العشائر الكردية في التاريخ الحديث، مواقف متباينة وأدوار مزدوجة

أ. د. جبار قادر غفور
أ. د. عماد أحمد عبدالصاحب (عماد الجواهري)
بغداد/ العراق

الملخص:

في بحث عن العشائر الكردية موافق لما يحمله القرن الحادي والعشرين من أدوات معرفية للتحليل والتقويم يمكن تصور تجربة إستقراء بحثنا بتسليط شعاع أبيض على موشور زجاجي يعمل على تحليله الى ألوان الطيف المعروفة، وهكذا قدمت مساعي تحليل قضية البحث سبع ظواهر هي: العشائر والعشائرية، الإمارات واجهة سباسية، الزعامات العشائرية، الإقتصاد الزراعي والرعوي، علاقات الإنتاج الأبوية، الوقائع والأحداث التاريخية، الموروث الحضاري. وهي تتفاعل على قاعدة الموشور (كردستان). الإطار التاريخي الذي يجمعها يعبر عن الربيع الكردستاني، وإستمرارها في العصر الحديث ويعكس ركود وبطء التطورات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وغيرها من متطلبات الدولة الحديثة. وأخص أسباب الركود الصراعات الداخلية والإستجابة للنزاعات الإقليمية، وقد أخضعها الإستقراء لفرضية تباين الأدوار وإزدواجية المواقف خلال فترتين خضعت خلالها معظم كردستان للتبعية العثمانية رأينا وضعهما لتسهيل متطلبات إختبار فرضيتنا، والفترتان هما:

١) القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر وسمتها حملات ضمان الولاءات السابقة وتلك التي يقررها وضع طارىء وجباية إيرادات الجرايات من الإيرادات المقررة وتلك التي يفرضها وضع طارىء وإقرار الأمر الواقع في الصراعات المحلية.

٢) القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وتطورت خلالها السياسة العثمانية بالعمل على تقويض الإمارات العشائرية بالقوة العسكرية وتكييف الواقع العشائري لتعزيز سلطة الدولة الحديثة وتوجهات الصدور العظام لحقبة التنظيمات وأخيرا جهود السلطان عبد الحميد الثاني بشأن دولة عصرية لجامعة عثمانية مستخدما أساليب

مبتكرة كالأراضي السنية التي تفوضها في الولايات التي تهددها الأطماع الخارجية ومنها كردستان، ومدرسة العشائر في إسطنبول التي إرتهن فيها أبناء رؤساء التكوينات العشائرية الكبرى فى عدد من الولايات العثمانية ومنها كردستان، والفرق الحميدية التي إختص بها عشائر قوية الشكيمة وأخصها العشائر الكردية. وهذه الظواهر كانت موضع تقويم البحث على وفق فرضيته وتوصياته.

الكلمات الدالة: *العشائر، كردستان، المواقف، الدولة العثمانية، الفرسان الحميدية*

تقديم .. فكرة الموضوع وفرضية البحث

يثير الشعار المصرح به "العشائر الكردية من الوحدة الى التجزئة" إهتماما غير عادي لما يعكسه من تصور معاكس لسوسيولوجيا قضايا التجزئة في العالم والصور المقابلة المعبرة عن القوانين الإنتقالية التي حكمت تجارب الوحدة عبر التاريخ التي قدمها رواد سوسيولوجيا الفكرة القومية وأخصهم المفكر اللبناني المغترب نديم البيطار في كتابه "من التجزئة الى الوحدة" وهو عنوان يعبر عن مقولة يعكس مضمونها م سارَ إتجاهٍ موافقٍ لمنطق التطور وبذلك فان الأخذ بما أسماه القوانين الإنتقالية كان في تلك الحقبة قد وجد قبول متزعمي بعض الحركات القومية المعاصرة، وبخلاف ذلك لابد أن يثار سؤال منطقي عن معنى العشائر والعشائرية الكردية شعارا والذي ينصرف بالتبعية إليهما ملاذا ومن الوحدة الى التجزئة مسارا بعد أكثر من قرن على نشأة الحركة القومية الكردية ونضالها؟. إن هذه الورقة يتعين عليها تقديم بانوراما من المشاهد التاريخية عبر الزمن العثماني الذي أضحت فيه العشائر الكردية بالرغم من تباين أدوارها وإزدواجية مواقفها واقعا راسخا ينظّر فكريا وربما سياسيا من أجل المحافظة عليه بوصفه هابيتوس للكرد في زمن ربيع يتجاوز العالم العربي ليشمل جيرانه الشرق اوسطيين!!

منهجية استقراء تباين الادوار وازدواجية المواقف

١/ الواقع العشائري في التاريخ

رافقت العشيرة الكرد خلال رحلتهم الطويلة عبر التاريخ وأثار حضورها الدائم في المجتمع الكردي إهتمام العديد من الباحثين على مدى القرون الأخيرة. ولعب التشكيل العشائري ولازال يلعب دورا مهما في تاريخ الكرد، حتى بدى هذا الشعب وكأنه وعاء جامع لكم كبير من العشائر التي تمكنت بفضل أنماط حياتها وتشكيلاتها الإجتماعية من مقاومة المخاطر التي إستهدفت وجود هذا الشعب عبر التاريخ. فقد شكلت البنية الإجتماعية خصوصا عند القبائل الرحل التي إعتمدت في

معيشـــتها اليومية مبدأ الإكتفاء الذاتي وكانت لها ترتيباتها الداخلية للزعامة والمشيخة، وشاركت في النضال السياسي للحصول على السلطة. وعادة ما شكلت عشيرة قوية أو إتحاد عشائرى قوي السند والمرجعية لأية عائلة حاكمة في كردستان، وتوقف دوام حكمها على إســـتمرار دعم تلك القوة لها، وكان تخليها عن تقديم الدعم للحكام يعني إنهيار حكمها وزوال سلطانها. وشكلت العشيرة الكردية دوما مصدرا رئيسيا للقدرات العسكرية الكردية التي تجاوزت أحيانا حدودها الجغرافية، وحسب أحد الباحثين كان بالإمكان رؤية طبقة عسكرية تابعة للإتحادات العشائرية الكردية في جميع إمبراطوريات الشرق الأوسط، كام وفرت البنية العشائرية الدعم اللازم لزعمائهم السياسيين. ويرى باحثون كثر أن غالبية الكرد ينتمون الى العشائر التي لعبت ولا زالت تلعب دورا مهما في حياتهم الإجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية. ويصف مارتن فان براونسن العشيرة الكردية بأنها تشكل وحدة إجتماعية وسياسية، وجهوية في الأغلب أي أنها وحدة إقتصادية أيضا، مبنية على أساس الأصل المشترك والقرابة العائلية حقيقية كانت أو إفتراضية، مع تشكيلات داخلية خاصة بها (van Bruinessen, 1992: 51).

وقد عدد شرف خان البدليسي في كتابه (شرفنامه) حوالي ٣٠٠ عشيرة كردية وقسمها على ١٥ إتحاد عشائري مع أمرائهم وزعمائهم مثل: هكاري، دومبولي، برادوستي، موكري، بابان، پازوكي، سيامەنسووري ...الخ. وخصص مقدمة مؤلفه المهم للحديث عن ظهور العشائر وتطورها فضلا عن عاداتها وأعرافها **(البدليسي، ٢٠٠٧: ١٩٥ ومابعدها)**.

ولم يعد النقاش حول كيفية نشوء العشيرة الكردية قائما الآن كما كان في السابق، هل تشكلت على أساس القرابة العائلية لوحدها، أم كانت نتاج تطور إجتماعي ســـياســـي؟. لقد حســـم النقاش لصـــالح الجمع بين عاملي القرابة والوحدة الإجتماعية الســـياســـية، إذ تكونت على أقل تقدير من تشـــارك مجموعة من الأقارب مع أعداد من الآخرين ومن بينهم أفرادا من أقوام أخرى أحيانا. والعشـــيرة الكردية تدير شـــؤونها من خلال علاقات القرابة والدم المشـــترك مع وجود بنية موحدة لهذا الكيان. تعرضـــت كردستان خلال تاريخها لحملات تدميرية كثيرة وتحولت أراضيها الى ساحة للحروب بين الدول والإمبراطوريات المختلفة التي شـــهدت إنهيارها و زوالها جميعا، مع ذلك تمكن الكرد من الحفاظ على جنســـهم وميراثهم التاريخي وقيمهم الثقافية الخاصـــة بهم. ويذهب بعض الباحثين الى أن البنية القبلية القوية للمجتمعات الكردية كانت لها الفضل الأكبر في هذا الباب، كما لعبت مواقف العشائر أثناء الهزات الكبرى دورا مهما في عملية الحفاظ على هذا الشـــعب، إذ تحولت خلالها الى ملاذ آمن للهاربين من جحيم الحروب كل ذلك ضـــمن أطر القرابة والتحالفات القبلية. وخلقت العشـــائر

الكردية عالما خاص بها في قلب العوالم العربية، العثمانية والإيرانية التي أحاطت بهم وكثيرا ما فرضت عليهم سيطرتها. الى جانب ذلك بقيت العشائر الكردية تسيطر على خطوط مهمة من الحدود الإيرانية – العثمانية، الأمر الذي جعل من كوردستان بحكم الضرورة مركزا رئيسيا لتضارب مصالح الحكام في الدولتين المذكورتين ودول أبعد منها، وكذلك مصدرا للمشاكل السياسية والعسكرية بينهما(**عباس العزاوي، ٢٠٠٥: مجلد ٤، ١٩-٢٠؛ فاسيليڤا، ٢٠٢١: ١٨١، ١٨٤، ٣٠٦ -٣١٣**).

سادت كردستان في بداية العصر الحديث ثلاثة أنماط إقتصادية إجتماعية قبلية: الزراعية، والرعوية المتنقلة، ونمط ثالث جمع بين النمطين. وقد وفرت البيئة الجغرافية المتمثلة بالجبال الشاهقة والوديان الخصبة ظروفا مناسبة لهذا النمط الأخير من الحياة في كردستان، حيث أستغلت الوديان والسهول الخصبة للزراعة، أما الجبال فقد كان الرعاة يصعدون اليها مع حيواناتهم مع قدوم الربيع. ولم تكن هذه الأنماط منغلقة على نفسها ومنفصلة عن بعضها، فقد تركز الإنتاج في أيدي القبائل الرعوية المتنقلة أثناء الحروب، وفي القرى الزراعية في فترات السلم النسبي. وساعدت قدرة الكرد على إستخدام هذين النمطين الإقتصاديين وتنظيم عملية إنتقال قوى الإنتاج من القرية الى الترحال وبالعكس على بقائهم خلال الحروب والحملات العسكرية المستمرة في كردستان. ويذهب البعض الى الإعتقاد بعدم إحتمال بقاء الكرد كأثنية موحدة في ظل تلك الظروف الرهيبة لو كانوا شعبا زراعيا وعمل جميع أبناءها في مجال الزراعة فقط. كانت لديهم فرصة الصعود الى الجبال وممارسة حياة التنقل واللجوء الى العشيرة التي مثلت الملاذ الآمن للهاربين من الحروب، وكانت من خلال تنظيماتها البسيطة الجاهزة تتمكن من السيطرة على إدارة الأوضاع الطارئة.(**فاسيليڤا، ٢٠١٧: ١٥**).

كل عشيرة كانت تقطن منطقة معينة وكثيرا ما تسمى بها وشكلت السيطرة على المناطق والمطالبة بالأراضي مصدرا للتنافس والصراع بين العشائر المختلفة خلال العصور التاريخية، ولم يكن تأثير العشائر مقتصرا علّى الجانبين الإجتماعي والإقتصادي، بل تجاوزه الى الجانب السياسي أيضا، فقد لعب زعماء العشائر دوما دور الوسيط بين السلطة القائمة والسكان الكرد (**بوزئەرسلان، ٢٠٢٣: ٦٢**). وبرز هذا بصورة أوضح بعد قيام الدول الحديثة وظهور لعبة الإنتخابات وخصوصا في تركيا، حيث بدأت أصوات أبناء العشائر تلعب دورها في رجحان كفة هذا الحزب أو ذاك. ومع بروز التيارات اليسارية داخل الحركة القومية الكردية بدأت محاولات إضعاف دور العشائر في المجتمع الكردي ولكنها ظلت متعثرة بإستثناء المناطق التي إنتشر فيها

التعليم أو التي شهدت هجرة واسعة الى المدن. ورغم أن الدولة الحديثة تبنت إضعاف دور القبيلة ولكنها في كوردستان حاولت دوما إستغلال دور العشائر في تنفيذ سياساتها المعادية للكرد.

نقطة أخرى لابد من ملاحظتها وهي أن إنحياز العشيرة للدولة أو للحركة الكردية توقفت غالبا على مواقف العشائر المنافسة أو المعادية لها، لذا فإن هذه الحالة كثيرا ما تملي عليها هذا الموقف أو ما يناقضه. وكان الوقوف الى جانب الدولة يعطيها دوما النفوذ والمكاسب الإقتصادية.

ما يمكن ملاحظته تاريخيا عند الكرد هو ذلك الترابط العضوي مع العشيرة بإعتبارها بنية إجتماعية - سياسية وإدارية - إقتصادية قائمة على أساس القرابة. وكانت العشيرة ومواطنها تشكل فضاء للنشاطات الحيوية للكرد، كما كانت الأداة القوية للدفاع عن المجموعة من الخطر الخارجي من ناحية ودعم النظام داخلها من ناحية أخرى. وجاءت القوة القتالية للعشيرة في المقدمة دوما، إذ كانت الضمانة الرئيسية لتأمين السلام الخارجي. ومن هنا سميت العشيرة الكردية بمجتمع شبه عسكري في حالة تعبئة جزئية دائمية. تصرفت العشيرة في الواقع كسلطة، ولكنها تميزت بمستوى بسيط ومختلف من تعقيدات هياكل الدولة. فبدلا من جهاز كبير للإدارة، كان هناك في العشيرة نظام بسيط تشكل خلال قرون طويلة وصقلتها الأحداث بدقة متناهية، وهو نظام مبنى على أساس الضرورات الدنيا لإدارة الأمور وحفظ االسلم داخل العشيرة وفق التقاليد والأعراف القبلية، لا أشياء زائدة إضافية، بل الضرورات الحياتية فقط. وتشير الباحثة الروسية المعروفة ڤاسيليڤا الى دور القبائل الرحل الكردية، دون أن يخطر على بالها ذلك بطبيعة الحال، في أداء وظيفة توحيد مكونات الشعب الكردي من خلال تنقلها عبر الحدود وربط المناطق الكردية ببعضها في آلية إقتصادية موحدة في كردستان. تجنب العالم الكردي التفتت والتشتت خلال القرون التي سبقت القرن الخامس عشر رغم الحملات التدميرية والحروب المستمرة، ولم يسمحوا بتدمير خصوصيتهم وهويتهم الأثنية. وأظهرت التجربة التاريخية بأن الكرد أوجدوا خلال تلك القرون هياكل إجتماعية سياسية خاصة بهم ونقصد بها العشائر والإمارات داخل الدول التي ضمتهم وكانت غريبة عنهم. بقي شرط واحد لم يتحقق لإقامة دولة تجمع شمل الكرد ونعني به المركز الإقتصادي الموحد الذي كان بإمكانه يجمع الإمارات والعشائر كلها في جسم واحد، وهذا هو الطريق الذي سلكته شعوب الشرق والغرب. والى هذا يعود قيام الإنتفاضات المستمرة ضد الغزاة وعدم إستسلام الكرد للمحتلين والغزاة (**بۆزئەرسلان، ۲۰۲۳: ٦٥- ۹۰؛ ڤاسيليڤا، ۲۰۱۷: ۱٥- ١٦، ۲۷**).

عندما تحولت كردستان الى ساحة حروب طاحنة بين الدولتين العثمانية والصفوية الأمر الذي شكل تهديدا خطيرا على الكرد كعنصر سائد في بلادهم. وتوجهت جهود أمرائهم وزعماء عشائرهم الى المحافظة على الهياكل والتنظيمات الإجتماعية القائمة، وكان جل إهتمامهم أن لا يسمحوا بسحقها والقضاء عليها أو على بعضها البعض من خلال الإنصياع للسلطان أو الشاه. وبدلا من توحيد قواهم لإقامة دولتهم الخاصة، إضطروا للمشاركة في الأحداث العاصفة الجارية آنذاك، والتي كان لا بد أن تؤدي في النهاية الى نتائج كارثية لبلادهم، ونعني بها التجزئة السياسية لكردستان. ومنذ بداية الصراع بين الدولتين برزت مسألة موقف الزعامات الكردية الذي إتسم في البداية بالصفة التقليدية، إذ قاتل قسم من الأمراء في چالديران الى جانب السلطان ضد الشاه الصفوي، وآخرون دعموا موقف الأخير. وكان إنتصار السلطان في چالديران دافعا قويا للعديد من الأمراء الكرد ليسارعوا لإعلان التبعية للعثمانيين، ولكن خضوعهم للسلطان كان شكليا وتلخص قبل كل شئ في قبول الخلع السلطانية وفرمانات السلطان وإعلان التبعية وتقديم الهدايا. لم يتمكن الأمراء الكرد من إقناع لا السلطان ولا الشاه بضمانات التبعية والإخلاص لهما، وحتى أولئك الزعماء الذين شاركوا في المعركة لم يكسبوا الثقة الكاملة. ومثال صارخ على هذا هو زعيم الإتحاد القبلي القوي المعروف بپازوكي خالد بيگ، فقد إنحاز قبل چالديران الى جانب الشاه إسماعيل الصفوي وقاتل في صفوف رجاله حتى فقد أحد ذراعيه في إحدى معاركه، وتقييما لموقفه ذاك أمر الشاه بصنع ذراع له من الذهب ومنحه إدارة العديد من المناطق التابعة لبدليس. وبعد فترة أخذ خالد بيگ يرفض الخضوع ويدعي الإستقلال ووصل به الأمر الى أن يسك عملته الخاصة ويدعو الخطباء بإسمه في صلاة الجمعة. وفي النهاية إبتعد نهائيا عن الصفويين وإعترف بسلطة السلطان سليم الأول بل وقاتل الى جانبه في معركة چالديران. ولكن مشاركته لم تشفع له مواقفه السابقة إذ بعد الإنتصار العثامني وأثناء عودته من ساحة المعركة أمر السلطان سليم بإعدامه. كما فقد عدد آخر من الأمراء الكرد ثقة السلطان بسبب تذبذهم في مواقفهم. نستطيع القول بأنه في بداية القرن السادس عشر ومع التحول الكبير في الإستراتيجية العسكرية العثمانية نحو الشرق أخذ موقف العشائر الكردية يكتسب أهمية حاسمة، وفي نهاية الأمر إنحاز القسم الأكبر من الكرد الى جانب الدولة العثمانية وداروا في فلك سياساتها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى(**فاسيليڤا**، ٢٠١٧: ٢٨ – ٣٢)

وتزخر المصادر التاريخية بأمثلة كثيرة عن قيام سلاطين آل عثمان وشاهات إيران بقتل وإعدام زعماء العشائر الكردية بعد قتال الأخيرين الى جانبهم في معاركهم.

لقد فشل الزعماء الكرد في كسب ثقة سلاطين آل عثمان وشاهات إيران، إذ كانوا يتنقلون من هذا المعسكر الى المعسكر المعادي بعد أي نصر يحققه الأخير أو هزيمة تلحق بالأول، وكثيرا ما تعرضت العشائر الكردية بسبب ذلك الى أعمال إنتقامية من قبل السلطات العثمانية والصفوية والكتي لم تقتصر على قتل الالاف وتدمير مئات القرى والمزارع، بل تجاوزها الى التهجير الجماعي لأعداد كبيرة من أبناء العشائر الكردية الى مناطق بعيدة عن مواطنهم الأصلية. وكانت الأوضاع في كردستان تدار وفق الإجراءات الإستثنائية والطوارئ قبل كل جولة جديدة من المعارك بين الإمبراطوريتين (**فاسيليفا، ٢٠١٧: ٥٣ – ٥٥**).

٢/ مرجعية السلطة ومقوماتها

وقدر تعلق الأمر بالإمارات الكردية في العصر الحديث لابد من الإشارة الى أن الإمارة عبرت عن شكل النظام السياسي للمجتمع القبلي والعشائري الكردي، وظهور طبقة الأشراف المؤلفة من عوائل عريقة النسب وهو من مستلزمات الحياة الاجتماعية غالبا وفيها يكون للدين فاعلية ديناميكية في حياة العوام كالعبادات والمعاملات والزواج والطلاق والإرث وغيرها، وبمرور الزمن إكتسب الأشراف لقب الأسياد وتولى بعض شخصياتهم مقاليد السلطة في ظل نظام إمارة وراثي. على أن هذا لا يعني عدم إمكانية تولي أشخاص من عامة أبناء العشيرة لمركز الأمير، غير أن الإمارات البارزة في كردستان إختلقت لنفسها دون أسانيد تاريخية مقبولة شجرة نسب لها ترجع أصولها الى عوائل عربية معروفة في الجزيرة العربية أو بغداد وحتى من العائلة الساسانية (**فاسيليفا، ٢٠٢٣: ١٩٨ – ١٩٩**). لكنه ينتسب في الوقت نفسه الى عشيرة كردية قوية الشكيمة تأتمر بأوامر أمرائها وتتفانى في الدفاع عن حياض الإمارة. وحيث أن الظروف كانت تتحكم في دور الأمير ومواقفه والتي تنصرف بالتبعية الى دور الامارة ومواقفها لذا أضحت مهمة إستقراءها على وفق مؤشرات منهجية مسألة ضرورية تتحقق من خلالها تصورات هدفها تقويم مقولة "من الوحدة الى التجزئة" وإستنتاجات تسهل الإجابة على سؤال ما العمل؟ وحيث أن الوضع العام المعبر عن الثابت في علاقة الإمارة بمحيطها الإقليمي يتأرجح بين الإستقلال والتبعية للقوة الأعظم المحاذية للإمارة، فإن المتغير يخضع في حالة التبعية الى السياسة المتبعة في إستيفاء (الخراج) وهو ضريبة الأرض المعبرة عن الولاء للخليفة أو السلطان بموجب النظرية القائلة بان الملك لله والخليفة أو السلطان خليفة له في الأرض وله أن يسمي أميرا يكتسب شرعية جمع الخراج من الرعية على أن يسعى المكلف في حفظ الأمن في إمارته، والإسهام في الحرب مالا

وأنفارا عند الطلب منه وضيافة ممثلي السلطان ممن يقصد إمارته، وبعكس ذلك لابد أن يقوم الأمير المستقل مقام السلطان مانحا نفسه شرعية على أساس الأمر الواقع، إلا أنها غير معترف بها إقليميا، وهكذا فان إستقراء المتغير في بحث يختص بدراسة الأصول المتاحة للعشائر الكردية من الوحدة الى التجزئة سينطلق من مؤشرات منهجية يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١) عندما تكون الواجبات الضريبية فوق طاقة المكلف بها يسعى الأمير المحلي الى التملص من الدفع بإعلان إستقلاله أو الولاء لدولة أخرى مقابل إسقاط الإستحقاقات وإعتراف ملك أو سلطان الدولة الأخرى بشرعية الأمير المحلي الذي تحول بتبعيته من دولته السابقة الى الدولة المنافسة لها، عندئذ سيكون دوره الجديد أي دور الأمير المحلي تشجيع الآخرين للتمرد وإعلان الولاء للآخر. وقدر تعلق الأمر بكردستان وأمراء الكرد فإن فرصهم للمناورة كانت مع الدولتين العثمانية والإيرانية غالبا والدولتين المذكورتين وروسيا منذ القرن التاسع عشر.

٢) يتجاوز موضوع الولاء السياسي صورته التقليدية الموافقة لعلاقة الحاكم والمحكوم حين يكون له أبعاد عقائدية تثير الفزع، أي عندما يقرر المفتي أن الأمير المتمرد المستقل أو المتحول الى طرف معاد مطعون في عقيدته فتصبح الإمارة دارة كفر يجوز إستباحتها ويوجب على رعايا الأمير وأتباعه الإنقلاب ضده أو التخلي عنه، وهذا ما حرص الأمراء الكرد على تفاديه بالرجوع الى الولاء القديم وإعلان التوبة وطلب العفو.

٣) أن المؤشرين السابقين تبدو مظاهرهما التاريخية على النحو الآتي: أ) الإسهام في الحملات العسكرية العثمانية في ظروف إضطراب الأحوال في إيران. ب) التصدي لزحف إيراني يكون مجاله كوردستان. ج) وجوب الإمتناع عن مراسلة الحكام التابعين لشاه إيران أو إستقبال ممثليه أو إيواء المتعاونين معهم. د) التزام الامراء بتوجيهات والي بغداد أو حاكم شهرزور من خلال التواصل المستمر المقترن بتقاليد التبعية وأخصها عدم الإنقطاع عن إرسال الهدايا والأموال وإلتعاون مع ممثلي الوالي والتقيد بواجبات وظائفهم وأخصها المتصرف على نحو مواز لإمتيازاتها.

٤) المراجع العربية الموالية للعثمانيين تنسب أي خسارة عثمانية الى موقف كردي غير مقبول في الأوقات الحرجة إما بسبب إغراءات الشاه أو رشوة رؤسائهم بإسقاط (الخراج) أو (الأعشار) أو إغرائهم بالإعتراف على توسيع إمارتهم على حساب الأمراء المجاورين لهم، الأمر الذي أوجب على والي بغداد أو متولي شهرزور التعامل مع

الأمراء الكرد بالطريقة نفسها أي ضمان الولاء بإفساد الذمم أيضا ولكن لمصلحة المرشح البديل وهو قريب غريم.

وتسهيلا لإستقراء هذه المؤشرات سنقسم البحث الى فترتين تمتد أولاهما من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر والثانية تختص بالقرن التاسع عشر وحتى نهاية الحكم العثماني. على أن من الضروري إبتداء إستقراء ملامح التكوين العشائري الكردي وصلته بالإمارات الكردية القائمة سلفا وتلك الإمارات الحادثة خلال القرون التي خصتها ورقتنا بالبحث، وكذلك خصائص عصر التبعية العثمانية والإطار العام لوضع الكرد وكردستان في الصراع الإقليمي بين الدول الناشئة في ايران والدولة العثمانية التي كان وجودها قائما في أرضروم المتاخمة لكردستان من قبل ومن بعد.

ملامح التكوين العشائري للإمارات الكردية

بحدود القرن العاشر الميلادي وصلت قدرات الكرد في بناء الكيانات الى وضع أكثر تعقيدا من بساطة تنظيمات العشيرة، ونقصد بها قيام الإمارات الكردية. وعند التدقيق في قيام أية إمارة كردية وأصولها يجب النظر الى قوة المجموعة القبلية التي وقفت الى جانب مؤسس العائلة الحاكمة، أو تحولت هي الى النخبة الحاكمة للإمارة. وسميت الإمارات الكردية بإمارات أو دويلات أو ممالك ولكنها مثلت في حقيقتها تنظيمات دولتية لما قبل الدولة الحديثة. وفي مراجع تاريخ الكرد معلومات متواترة لإماراتهم كالتعريف بها وبمراكزها وأمرائها ووقائعها، على أن بيان الساحة الزمنية مفيد للتقويم الكرونولوجي لواقع تأثيرها المكاني الجغرافي – التاريخي. وتفيد بعض المراجع بأن العثمانيين سمحوا بوجود هذه الامارات إما لأنها حافظت على الولاء أو أنها لم تشكل تهديدا للدولة في حينه، لكن الدولة بدأت بإخضاع هذه الإمارات للسيطرة المباشرة منذ عشرينيات القرن التاسع عشر وهو ما توثقه المصادر التاريخية (**البدليسي، ٢٠٠٧ : ١٩٥ – ٤٩٣؛ العزاوي، ٢٠٠٥: مجلد٤؛ نيكيتين، ١٩٦٤: ١١٦ – ١٩٠**).

وثمة امران يتداخلان بهذا الواقع السياسي المحلي أولاهما علاقة رؤساء هذه الإمارات فيما بينهم من جهة وعلاقاتهم بالحكام والحكومات ممن يتبعونهم أو يتبعونها إداريا أو العكس من جهة أخرى. وثانيهما التكوينات العشائرية المرتبطة بهذه الإمارات وفيها عشائر قوية حاكمة تنتسب اليها أسر الأمراء الذين يتوارثون الحكم في كل إمارة، وعشائر ضعيفة تابعة جرى إخضاعها في ظروف سابقة ولاحقة وثيقة الصلة بإتساع النفوذ أو إنحساره. ففي كردستان الجنوبية مثلا كانت عشيرة گوران (الكاكائية) المكون العشائري الساند للأمارة الأردلانية التي إمتدت في أوج قوتها من

إصفهان الى شهرزور، وخضعت لها بالتبعية عشائر كثيرة، وقد نسب أمراؤها الى صلاح الدين الأيوبي. وكانت برواري العشيرة المساندة للإمارة البهدينانية التي إدعى أمراؤها أنهم عباسيو النسب، كما زعم أنهم حكمية من الأمويين، وقد تحالفت برواري منذ القرن الثامن عشر مع عشيرتي زيبار ومزوري لمواجهة التهديد الذي تتعرض له الإمارة من قبل السلطة المحلية أو القوى المجاورة. إما الإمارة السورانية في راوندوز فان عشائر سورچي وهركي وهروتي فضلا عن روان أو رواندز وهي العشائر الرئيسة في محيط مركز الأمارة براوندوز وقد نسب أمراء سورچي أنفسهم الى ابي بكر الصديق، وإنضوت تحت لواء الإمارة عشائر غفيرة من المناطق التي خضعت لها في عهد الأمير محمد كوير (في الإمارة ١٨١٣-١٨٣٦) (في الحياة ١٧٨٣-١٨٣٨) والتي إمتدت من السليمانية الى سنجار. وينصرف الحديث عن الإمارة البابانية في (قلعة چولان) الى مير أودلي (الخالدي) من عشيرة پشدر التي إنحدر منها فقي أحمد مؤسس الإمارة وكانت جاف پشدر مشايعة كما يفهم من إسمها وذلك قبل أن تستحوذ زهنگنه على الإمارة وإليها ينتسب الأمراء في عهد توسعها وإزدهارها ممن نالوا رتب الباشوية وتقلدوا مناصب رفيعة في الإدارة العثمانية وبخاصة السناجق التابعة للإمارة. (**المعموري، ٢٠١٠: ١٤-٢٠، ٥٤-٦٥، ٨٩-٩١، ١١٠-١٢؛ نوار، ١٩٦٨: ١٠١-١٢٠؛ لونكريك، ١٩٦٨: ٢٧٨—٢٩٠، ٣٤١—٣٤٦**).

وإلى جانب هذين الأمرين كثيرا ما كان لظروف طارئة ناشئة عن تدخل إقليمي مصدره دولة ناشئة مجاورة لكردستان الإيرانية يتسبب في تحول تبعية أمراء منافسين وإنقسام داخلي يطال إمارة متاخمة للحدود حيث ينتشر التكوين العشائري عبر حدود الدولتين القائمة والناشئة (العثمانية والصفوية)، الأمر الذي كان يستدعي تدخل الدولة القائمة (العثمانية) ويوكل غالبا لأمير أو عدة أمراء مجاورين وبإسناد من متولي السلطة الثانويين المحاددين (متصرفي السناجق).. ومفهوم أن شكلا آخر من الظروف الطارئة ينشأ من تردي العلاقات بين أميرين متجاورين فيلجأ أحدهما الى رشوة متنفذين في الدولة المتبوعة لإزاحة خصمه فينال الخصم أمرا موجها للأمراء المجاورين لغرض المعاونة على إزاحة الأمير المطلوب إزاحته (**بوزئەرسلان، ٢٠٢٣: ٨٤ - ٨٧**).

العشائر الكردية والتبعية العثمانية

في الوقت الذي كان سلاطين آل عثمان بدءا بالسلطان محمد الثاني (١٤٣٢ – ١٤٨١) يعملون للقضاء على البنية القبلية بين أتراك آسيا الصغرى وسكان بلدان البلقان، ولهذا إستعانوا بالبيروقراطيين المدنيين والعسكريين الكبار من بين أبناء المسيحيين الذين إنقلبوا على دينهم، ولكنهم عملوا في الوقت نفسه على الحفاظ على البنية القبلية في كوردستان والمناطق العربية. أما الإيرانيون الذين كانوا أضعف من جيرانهم العثمانيين فقد كانوا مجبرين على حماية العشائر ليس في محيط وتخوم دولتهم فقط بل وفي قلب إمبراطوريتهم أيضا(**بۆزئەرسلان، ٢٠٢٣: ١٦٥ – ١٧٠**).

والحديث عن العشائر الكردية ودورها في تاريخ الكرد الحديث ينصرف الى بعض السياسات التي شكلت إطارا عاما لأدوارها في التاريخ الحديث. فالدولة العثمانية عند سيطرتها على الجزء الأكبر من كردستان في النصف الأول من القرن السادس عشر كما هو معروف لم تكن في وضع يسمح لها فرض سيطرتها الكاملة عليها، لذلك أبقتها بأيدي الزعماء المحليين لقاء إلتزامات معينة أمام رؤسائهم وهؤلاء أمام باشوات ولايات أحدثها السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) بعد إحتلال بغداد سنة (١٥٣٤)(**مذكرات مأمون بك، ١٩٨٠: ١٥ – ٤٥**)، قبل إحداث نظام الإيالات في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) وفيه توزعت كردستان في عدة إيالات (انظر ما يلي ذلك). ومن هنا بقيت الإمارات الإقطاعية والقبلية المحلية الكردية تدير شؤون مناطقها في كوردستان حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد ترتب على تبني تلك السياسة نتائج كبيرة بالنسبة للكرد، فقد ساهمت من ناحية في بقائهم عنصرا سائدا في مواطنهم وحافظوا على لغتهم وثقافتهم المحلية ولم ينصهروا في بودقة قومية جديدة كما حدث لعدد من العناصر التي كانت تعيش الى جوارهم، بالرغم من قرب الكرد جغرافيا من مراكز مهمة للعنصر المتسيد الجديد. ولكن الوجه الآخر لتلك السياسة، وهو عامل سلبي الى جانب عوامل أخرى، كان كارثيا بالنسبة للكرد ونقصد به تعميق وترسيخ حالة التبعثر والتشتت القبلي والجهوي والتي خلقت بعد قرون عقبات كبرى أمام ترصين الوحدة القومية الكردية وتحقيق الآمال الوطنية ولازال الكرد يعانون من آثارها السلبية (**قادر، ٢٠٠٦: ٧٤**). وفي إتجاه مغاير للسياسة العامة للدولة العثمانية فإن السلطة القبلية حافظت على إستقلالية فطرت عليها، نظرا لتركز سيطرة الدولة ومؤسساتها في مراكز المدن الرئيسة، بإستخدام أساليب قسرية. ولكن العثمانيين نجحوا في تحقيق هدف تحويل الإمبراطورية الى دولة رعايا بدل دولة مواطنة. واخيرا فان عزمها في اواخر عهودها على تقويض الإمارات الكردية خلّف

فراغا إداريا وخللا أمنيا وأدى الى لجوء الافراد والاسر الى العشائر ملاذا. ومن نافلة القول أن نستذكر نظرة البيروقراطية العثمانية الى العشائر عموما والمتنقلة منها خصوصا، نظرة اتسمت بالذم والإستخفاف. فالعشائر غارقة في الجهل وسلوكها همجي غير متحضر. كما طفح الخطاب التركي بألفاظ تنم عن الإنتقاص من ثقافة العشائر وإشارة ضمنية لعيوب مصاحبة لأدائهم الشعائر الدينية، واستعمالات غير موضوعية للفظة (وحشت) تعبيرا عن تدني التطور الحضري لدى المجتمعات البدوية بعامة ومنها العشائر الكردية.(Rogan, 1996: 83 – 87) .

كردستان والتنافس الصفوي العثماني

كانت التكوينات المستقرة في كردستان قد تمكنت قبل السيطرة العثمانية من إقامة إمارات محلية مركزها القلاع المتناثرة كما سلف بيانه، ولم يغير الواقع السياسي أواخر القرن الخامس عشر من حالة التنافس بين أمرائها والتي جعلت حدود تلك الإمارات بين مد وجزر. ومفهوم أن التوجه العثماني نحو كردستان كان تحولا مفصليا في الستراتيجية العسكرية العثمانية من الغرب الى الشرق لتعثر المد العثماني في قلب أوروبا أولا ورد فعل لقيام الدولة الصفوية في إيران التي إتخذت من تبريز عاصمة وجعلت من بلاد القوقاز شمالا والعراق وكردستان غربا مجالا حيويا للتوسع، وقد تمثل ذلك بتقويض دولة الآق قوينلو الواقعة بين تبريز وديار بكر شمالا والفرات الأدنى جنوبا. وكانت بغداد آخر معاقل الآق قوينلو الحصينة قد وقعت بأيديهم سنة ١٥٠٨ مما أدى الى إصطدام الدولة الصفوية الفتية بالدولة العثمانية وهي لا تزال في أوج قوتها. وقد سعى إثنان من السلاطين العثمانيين المعاصرين الى صد توسع الدولة الصفوية على النحو الآتي:

١) قاد السلطان سليم الاول (١٥١٢-١٥٢٠) بنفسه حملة على الدولة الصفوية عبر كردستان وحقق نصرا أوليا في موقعة چالديران سنة ١٥١٤ وإحتل تبريز، لكنه إضطر للإنسحاب عبر كردستان أيضا، فكان ذلك أول تماس مباشر بأمراء كرد مكنتهم حملة السلطان من التحول في ولائهم الى العثمانيين.

٢) قاد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) بنفسه أو الصدر الأعظم عدة حملات على الدولة الصفوية وأهمها الأولى (١٥٣٢-١٥٣٦) وأعاد فيها الإستيلاء على تبريز وإستولى على بغداد فدخلها سنة ١٥٣٤ ونال خلالها ولاء العديد من الأمراء الكرد أبرزهم أمراء بدليس والعمادية. ثم الثانية (١٥٤٨-١٥٤٩) وفيها أمن وجودا عثمانيا مستمرا من شهرزور الى وان. وفي الثالثة (١٥٥٣-١٥٥٥) إضطر السلطان لقبول الصلح

إثر إنتكاسة في الأناضول وكانت لأجل ذلك معاهدة أماسية(١٥٥٥) التي تنازل فيها عن مكاسب سابقة، لكنه نال إعتراف الدولة الصفوية بتبعية بلدان النهرين (دجلة والفرات) من كردستان الى الخليج للدولة العثمانية (**مصطفى، ١٩٨٢: ٧٩–٨٠، ٩١–٩٢**)

خلال حقبة هذا الصراع وغداته حتى القرن التاسع عشر أسست إدارة عثمانية في كردستان تثير تفاصيل تنوعها في المستويات الإدارية الأدنى من الإيالة الدهشة، فقد استقرأنا في شهرزور مثلا ثمانية أساليب من الإدارة يتداخل مع أغلبها تبعات مالية وبعضها حربية وهي إدارات: إقطاع خاص وزعامة، وجاقلق، حكومة، إمارة عشيرة، أربالق، ساليانه، الإلتزام، مالكانه (**زاير، ٢٠١٠: ٦٠ – ٦٨**). لكن بالإشارة الى نظام الايالات سابق الذكر فيشار الى (وان وبدليس وديار بكر ودرسيم) بينما تبعت أجزاء أخرى من كردستان متصرف شهرزور(مركزه كركوك) وإيالة الموصل وللوزير باشا بغداد سلطة عليهما. وهناك ملحق متضمن لرسالة عين علي أفندي ويتفرد في بيان أعداد السباهية الواجب على الوية كل ولاية تجهيزها، واستنادا الى مراجع تركية حديثة فإن إيالة باسم كردستان (كردستان إيالتى) احدثت سنة١٨٤٧ (Ülke, 2014: 6)، وضمت المناطق الواقعة بين أرمينيا والجزيرة والعراق العربي وبلاد العجم (وتضم مناطق القوقاز وشرق الاناضول وأدربيجان الايرانية ومناطق أخرى مجاورة) حسب الدليل العثماني (تاريخي جغرافي١٨٨٢) وفيه إشارة الى كردستان الإيرانية لتمييز العثماني منها عن الايراني، (**زوين و الرهيمي، ٢٠١٢**). وفي (قاموس الأعلام - ١٨٩٦) العثماني لمؤلفه شمس الدين توصيف أكثر بيانا لكردستان الكبرى(**سامي، ١٣١٤/ ١٨٩٦: جلد ٥، ٣٨٤٠ – ٣٨٤٢**).

بعد صدور نظام الولايات (١٨٦٤) في عهد التنظيمات توزعت معظم كردستان في ولايات دياربكر ووان وبدليس والعزيز، وتبعت كردستان الجنوبية ولاية الموصل التي ضمت ألوية الموصل وكركوك والسليمانية تتبعها(١٧) قضاء أغلبها كان كرديا. (**لعزاوي، ٢٠٠٤: ج٧، ١٦٧ – ١٦٩**). ومنذ عهد مدحت باشا منح والي بغداد صلاحيات شملت ما يعرف بالخطة العراقية أي ولايات بغداد والموصل والبصرة (**نوار، ١٩٦٨: ٣٥٣-٣٨٠**).

استقراء تباين الأدوار وازدواجية المواقف العشائرية في وقائع منتخبة

١/ من القرن ١٦ حتى القرن ١٨

وجدت العشائر الكردية إقليمها الجغرافي خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر في حالة شبه فراغ سياسي هو في الواقع إمتداد لقرون مضطربة شهدت تعاقب قيام دول رعوية إقتصرت هيمنتها على المراكز الحضرية المهمة بينما تركت المناطق القبلية أما خارج السيطرة أو القبول بولاء شكلي يتغير عادة مع قيام دولة جديدة (**الحمداني، ١٩٧٥: ٣٧٨ – ٣٨٢**). شجعت هذه الظروف التكوينات العشائرية الكردية على الإنتظام في إمارات محلية جديدة لم يكن بوسع الإمارات الكردية القائمة قبلها من إحتوائها. وعلى الرغم من أن دولة (الآق قوينلو) إتخذت في أوائل حكمها من دياربكر مركزا لها وكانت كردستان ضمن محيطها السياسي، فانه بدا بإمكان أمير هكاري عزالدين شير الثاني التشبث بالإستقلال والدخول في صراع مع السلطان يعقوب بن حسن الطويل والذي إنتهى بقتله، وفي تاريخ لاحق غداة إستيلاء الصفويين على تبريز سنة (١٥٠١) فان إحتفاظ الآق قوينلو مركزا لدولتهم في بغداد جعل الفراغ السياسي أمرا ملحوظا(أنظر مايلي ذلك). على أن هذا الواقع تغير مع مطلع القرن السادس عشر، فقد وجدت هذه الإمارات نفسها وسط معمعة الصراع بين الدولتين الصفوية والعثمانية، وبين أيدينا أصول تاريخية تتحدث عن صلاحيات عجيبة منحها السلطان سليم الأول للحكيم إدريس البدليسي لتأمين ولاء الرؤساء المحليين للسلطان العثماني(**الجواهري، ٢٠١٣: ٧٢ – ٧٣**)، وكذلك أصول عن انقسام لافت للنظر داخل الإمارة الأردلانية ومركزها (سنه) في كردستان الإيرانية وإن أميرها سهراب تقلب في ولائه بين الشاه والسلطان وبسبب هذا التقلب ظهر مركز آخر للإمارة في قلعة (زلم) موال للعثمانيين بإمارة بيكه بك اخو سهراب يمتد نفوذه على شهرزور، وتوكيدا لموقفه أرسل ولده مأمون بك ليكون رهينة لدى والي بغداد ولبث فيها نحو عشر سنوات ليستدعيه والده قبيل وفاته لتولي منصبه من بعده. وقد كان لهؤلاء الامراء مواقف متباينة من الصراع الصفوي العثماني في عهد السلطان سليمان القانوني، وقد ذكر مامون بك في مذكرة له ان والده أمر شقيقه سهراب بالإمتثال لتوجيه الصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي كان يقود طلائع حملة السلطان سليمان على ايران سنة (١٥٣٢) بتزويد الجيش بما يحتاجه من العلوفة والذخائر، وقبل ان يتوجه السلطان من بغداد الى تبريز (١٥٣٤) تحمل بيكه بك عبء إحضار المدافع التي دفنها ابراهيم باشا في شهرزور بسبب ثلوج الشتاء وأرسلها الى بغداد مع رسالة ولاء للسلطان وعقيدته وفي موازاة ذلك إستعاد الشاه طهماسب ولاء سهراب لكنه أمره المثول بين يديه فاستجاب بعد أن حصل

على ضـــمانات بأن لا يجبره الشـــاه على تغيير عقيدته(الكاكائية). ركزت مذكرة مأمون بك الى السـلطان مراد الثالث بمناسـبة توليه عرش السـلطنة سـنة (١٥٧٤) على الحقبة التي سبقت معاهدة أماسية (١٥٥٥) التي شهدت صراعا محليا تزامن مع حملتين عسـكريتين عثمانيتين على إيران وولاية كل من علي باشـا ومحمد باشـا على بغداد وكلاهما تولى الباشوية مرتين. والمرجح أن إنقلاب سهراب في ولائه لصالح الصفويين قد أثار سلطان حسين الأمير البهديناني في العمادية فحرض الصدر الأعظم رستم باشا ضـد بيكه بك بواسـطة الهدايا والأموال وأغرى الامير الأردلاني محمد بك للإسـتحواذ على شـهرزور وإنتزاع (قلعة زلم) من بيكه بك. وفي خضـم الصـراع أصـيب بيكه بك فأسـتدعى ولده مأمون الذي حضـر من بغداد حاملا براءة قبول من الوالي محمد باشـا بإشغاله إمارة أبيه ونهض للدفاع عن (قلعة زلم) ضد محمد بك غير انه وقع في أسر أمير العمادية بعد دعوة تلقاها لزيارته. وفي الوقت الذي نجح اتباع مأمون بك في رد محمد بك هاجم سـهراب بدعم صـفوي (قلعة زلم) وتمكن من الإسـتيلاء عليها ومد نفوذه الى شـهرزور. وقد إسـتثار هذا التداعي الباب العالي فأمر بفك أسـر مأمون بك ووجوب تضـافر جهود أمراء بدليس والعمادية وولاة بغداد والموصـل وديار بكر وحلب لإسـترداد شـهرزور وإعادة مأمون بك الى إمارته وهكذا كان. (**الروژبياني ومصـطفى، ١٩٨٠: ٢٢- ٢٦، ٦٢ – ٧٢**)

يتظاهر تباين الأدوار في الوقائع المذكورة لكل من بيكه بك وسـلطان حسـين بهدينان ومحمد أردلان وسـهراب، فالأول مدافع والثاني متآمر والثالث أداة بيد الثاني والرابع غازي يعمل لمصـلحة الصـفويين، والنتيجة ضـياع شـهرزور وتدمير القلعة الحصـينة (زلم) ونهبها. وليس ثمة تعبير مثير عن ازدواجية المواقف من تصـريح بيكه بك أنه على عقيدة السـلطان بينما سـلطان حسـين أمير بهدينان لا يطيق وجوده لأن بيكة بك وعشـيرته وجنده كاكائيون، وكذلك من قبول مأمون بك أن يكون رهينة عند والي بغداد ثم توسـله في أن يكون متصـرفا في شـهرزور لمصـلحة من كان رهينة عنده!.

وهنا لا بد من الإشارة الى أن السلطان سليمان القانوني الذي سيطر على بغداد في ١٥٣٤ وقد رافقه في حملته هذه العديد من الأمراء الكرد مع مقاتليهم وأسـلحتهم ومن بينهم أمير سوران عزالدين شير، ولكن السلطان على طريق عودته عبر كوردستان وتبريز أمر بقطع عنق هذا الأمير في منطقة شـوان من توابع كركوك في نيسـان ١٥٣٥ بشبهة علاقاته السرية ودعمه السري للقزلباشيين (**مطراقي زاده، ٢٠٠٣: ١١٠ – ١١١**).

لعل من أهم نتائج الحشد العثماني آنف الذكر أن جهود الولاة العثمانيين في كردستان وجوارها لم تقتصر على إستعادة شهرزور فحسب، بل أدت الى نشر حاميات تركية في أنحاء كردستان وسياسة بطش بالكرد مارسها متسلمو مراكز المدن الأتراك يوميا. وهذا ما وصل الى علم الرحالة الألماني الدكتور ليونهارت راوولف(عرف خطأ بأنه هولندي) في رحلته بين كركوك والموصل عبر آلتون كوبري التي عرفها بپريستا وأربيل خلال شهري كانون الاول وكانون الثاني (١٥٧٤-١٥٧٥)، لقد كان أمرا مثيرا أن تدخل القافلة أربيل في اليوم الأخير من سنة ١٥٧٤ لتسمع هناك بقصة إعدام ثمانية أشخاص من قبل الحاكم العسكري للمدينة قبل أيام وقيل أنهم قطاع طرق من أهل الجبال حسب الدكتور راوولف. (**راوولف، ١٩٧٨: ١٩٧ – ١٩٩**؛ Rauwolf, 1581: 194-200). على أن ثمة تطور ميداني في المجتمع العشائري الكردي في القرن السابع عشر تمثل بزيادة الطلب على المواد التي تعد صنفا من السلاح الناري، ففي رحلته عبر كردستان سنة (١٦٤٤) أفاد تافرنييه بأن الكرد مستعدون لمقايضة مختلف منتوجاتهم مقابل البارود والرصاص وبخلاف هاتين المادتين فانهم غير مستعدين لعرض أي منتوج!. ونحن نرى أن أهمية هذه المواد ظهرت خلال الصراع بين العثمانيين والصفويين (١٦٢٣-١٦٣٨). وحيث أن قافلة الرحالة لفت نظرها سماع رشقات الرصاص عند عبورها الحدود بين الدولتين فهذا يعني أن أغراض الطلب عليه مفهومة. ويقول الرحالة ان قائد القافلة (كاروان باشي) وجه الجميع بعدم مقايضة ما بحوزتهم من البارود والرصاص مع طالبيها في المنطقة لإنها قد تستعمل ضدهم! (**تافرنييه، ١٩٤٤: ٦٧ – ٦٨**).

إعتمادا على معلومات الرحلتين المذكورتين ليس ثمة شك في توكيد نزعة الإستقلال لدى العشائر الكردية مع إذعانها لحكم الأتراك العثمانيين القائم على البطش، وهو تعبير عن مواقف تتسم بالإزدواجية بين الطبيعة والتطبع. أما التباين في دور الأفراد فيمكن تقويمه من نزعة إنسانية وثيقة الصلة بالحياة اليومية وهي مبادلة الفائض من المنتوجات بما تحمله القوافل المارة عبر كردستان من بضائع غير الإستسلام لإرادة الأغوات بأن تكون المبادلة أو المقايضة بمادتين حصرا هما البارود والرصاص هو الوضع الذي يعكسه واقع الحال!، ترى هل الغاية من ذلك إستخدام هاتين المادتين لدك قلاع الحاميات التركية للتخلص من هيمنتها أم أن الأمر يتعلق بتنافس وصراع العثمانيين والصفويين وإن الرؤساء الكرد المتعاونين مع الدولتين ينالون إنعامات مجزية مقابل تقديمهم المادتين!؟.

وخلال القرن الثامن عشر تظهر أهمية الأصول العراقية المحلية في متابعة دور الإمارات العشائرية في كردستان، خاصة وأن الصراع بين الدولة العثمانية والدول

التي تتابع قيامها في إيران (نادر شاه، كريم خان زند والقاجاريين) شغل عدة عقود من هذا القرن. والملاحظ أنه بينما تولى الشـــاه بنفســـه قيادة عدة حملات على الأراضـــي العثمانية، كان العثمانيون بقيادة الولاة المحليين وبخاصـــة ولاة بغداد والموصـــل في موقف الدفاع المستميت باستثناء السنوات التي إنهارت خلالها الدولة الصفوية وأصبحت الأراضي الايرانية مسرحا للتنافس الأفغاني العثماني.

أما دور الكرد وأمرائهم فمن المناسب تتبعته مع المؤرخ رسول حاوي الكركوكلي في كتابه (دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء) على النحو الآتي:

- عهد الباب العالي الى والي بغداد أحمد باشـــا (١٧٢٣-١٧٣٢/المرة الأولى) قيادة حملة على إيران ســـنة (١٧٢٦) لمنع تفرد الأفغان في الإســـتيلاء على ممتلكات الدولة الصفوية وقد إستعان الباشا بقوات كردية،
- بالرغم من نجاح الشـــاه طهماســـب الثاني آخر الملوك الصـــفويين(١٧٢٢-١٧٣١) من تحويل ولاء الأمراء والجند الكرد في جيش الباشـــا، فتخلوا عنه أثناء القتال إلا أن الباشا كسب الحرب لصالحه،
- عندما غزا نادر قلي بك العراق سنة (١٧٢٨) أي قبل نحو ثمان سنوات من تتويجه على عرش إيران، إستمال عددا من أمراء الكرد فأسهموا وقوات من عشائرهم في محاصرة بغداد **(الكركوكلي، بلا. ت:٢٢، ٢٦، ٢٩)**
- عهد أحمد باشـــا في (١٧٤٧ وهي الســـنة الأخيرة من ولايته الثانية (١٧٣٦-١٧٤٧) الى الكتخدا سليمان باشا (أبو ليلة) معاقبة أمير بهدينان في العمادية ومن ثم الإلتحاق به في حملته لمعاقبة أمير بابان في (قهلا چوالان) لإنقلابهما على الدولة العلية وإنتصـــارهما لنادر شـــاه (١٧٣٦-١٧٤٧)، وقد فشـــل الباشـــا في حملته على البابانيين المتحصنين في (سروجك). ويزعم الكركوكلي أن الباشا رضي بالعفو عن الأمير ســـليم البابـاني وعاد بحملته وهو في أشـــد حالات المرض وتوفي في الطريق (**الكركوكلي: ٩٣-٩٤)**،
- حين تولى سـليمان (أبو ليلة) ولاية بغداد (١٧٤٩-١٧٦٢) وهو صـهر أحمد باشـا، كان همه الأول الإقتصـاص من الأمير البابـاني والأمراء المتحالفين معه وأخصـهم عثمان باشـا متصـرف كويسـنجق، فقاد بنفسـه الحملة على الإمارة وتمكن من حصـونها، وكان أن لجأ ســليم بابان الى إيران بينما تابع الباشـــا (أبو ليله) عثمان باشـــا الى حصنه المنيع في جبل (آوگرد). وبعد معارك طاحنة قبض الباشا على عثمان وأخوته

وأمر بإعدامهم ثم تابع بعد ذلك فرج شقيق عثمان المتحصن في قلعة أربيل فقبض عليه وأمر بإعدامه (**الكركوكلي: ١١٦ – ١١٨**).

- كان التطور المهم في عهد ولاية علي باشا (١٧٦٢-١٧٦٣) إفصاح المؤرخ الكركوكلي عن مركز الأمير البابانى الجديد سليمان باشا الذي ولاه باشا بغداد السابق الإمارة بدلا من سليم فاشار الى إتساع إمارته لتضم بابان وكوي وحرير وأربيل وكوپري وقره حسن وزنگاباد وجصان، وإنه حين غرر به بعض خاصته وزينوا له إعلان إستقلاله وصار يجبي الأموال لنفسه عمد حين بلغه أن الوالي عازم على إقصائه الى حشد الأتباع من العشائر الكردية في جيش قوامه (١٤ألف) مقاتل بينهم (٦ آلاف) من الفرسان، غير أن نتيجة المعركة التي خاضها مع جيش الوالي إنتهت بفراره الى إيران كسلفه. وقد أسندت الإمارة إثر ذلك الى أخيه أحمد باشا بعد أن إقتطع منها كوي وحرير وأسندت الى تيمور باشا إبن عثمان باشا سالف الذكر (**الكركوكلي: ١٣٥ – ١٣٧**).

- وفي عهد ولاية عمر باشا (١٧٦٤-١٧٧٦) إتبع الباشا الجديد سياسة أكثر واقعية من أسلافه إزاء الإمارة البابانية والعشائر الكردية لتأمين السلم والإستقرار في كردستان، فقد أعاد سليمان باشا بابان الى الإمارة من بابان الى بدرة وجصان والتي ضمت أيضا كوي وحرير وكوپري وقره حسن وزنگاباد، وأبعد أتباع أحمد باشا بابان الى جنوب الموصل وفرض على أحمد باشا ضيافة إجبارية في بغداد. لكن الأمر لم يستقم طويلا لسليمان باشا بابان فقد تداعى متعصبون من أهل السنه ضد الأمير الذي لم تنقطع صلته بإيران وتسلل فقيه الإمارة الى مقر سليمان وقتله (١٧٧٢)! فعمد عمر باشا الى الإقرار بتقسم الإمارة بين أخوي الأمير القتيل أحمد ومحمد وتمر بك متصرف كوي قبل أن ينشب نزاع دامي بينهم ويدخل حلبته الأخ الثالث محمود خلال فترة ضعف حكومة بغداد غداة إنتشار الطاعون فيها، وقد تدخل رجال الدين والسادات في موقف دراماتيكي رفعت خلاله المصاحف لحقن الدماء ومن ثم إجراء الصلح مع حل توفيقي على التقسيم (**الكركوكلي: ١٤٦ – ١٤٩**).

- لم يرض محمد باشا بنصيبه فهرب الى كريم خان الزند حاكم إيران الجديد (١٧٥٠-١٧٧٩) فدعمه كريم خان بـ (١٠ آلاف) جندي، وقام محمد باشا بمراسلة الرؤساء الكرد وبالرغم من قلة القوات العثمانية التي كانت بحدود ألف وخمسمائة مقاتل متحصنة في (قەلاچوالان)، إلا أن الهزيمة حلت بالإيرانيين حسب كركوكلي وأسر الجند العثماني قائد الحملة الايرانية على مراد خان. ولما علم عمر باشا أن

كريم خان ثارت ثائرته، عمد الى إعادة محمد باشا بابان متصرفا علّى أربيل وكوي فتسبب ذلك في إثارة أحمد بابان وغادر وشقيقه محمود باشا الى كركوك وإلتحق بهما تمر باشا متصرف كويسنجق ونجم عن ذلك المزيد من النشاط الإيراني في كردستان. غير أن الإيرانيين إنسحبوا ومعهم محمد باشا إثر ورود تعزيزات عثمانية، فإستعاد أحمد باشا بابان وظيفته متصرفا لحرير وأربيل وكوپري (١٧٧٢-١٧٧٦) (الكركوكلي: ١٤٩-١٥٢).

إن الإستنتاجات من وقائع الإمارة البابانية قدر تعلق الأمر بتباين الأدوار الموافقة لثيمة الدراسة يمكن متابعتها

على النحو الآتي:

١. ان الأمراء البابانيين سليم بابان، سليمان بابان، أحمد بابان ومحمد بابان هم ممثلون على التتابع لوالي بغداد في الإمارة والمناطق التي أقر الوالي تابعيتها لكل منهم، لكنهم لا يمثلون غير أنفسهم عندما يستشعر أيا منهم ضعف حكومة والي بغداد في فترة الإضطراب التي اضحت تحصل بين نهاية عهد والي وتولي والي جديد.
٢. الأمراء البابانيون والمتصرفون التابعون محافظون على الأمن في مناطقهم عند إستقرار حكم والي بغداد، لكنهم مثيرو الإضطرابات والتمردات متى شعروا بضعف الحكومة.
٣. هم جامعو الضرائب والخراج لصالح حكومة والي بغداد، لكنهم يستأثرون بها حين يستشعرون ضعف حكومته.

أما حالة إزدواجية المواقف فان صدى الأحداث تظهر ما يأتي:

١. تداخل مواقف الولاء للدولة العلية العثمانية بوجود الأمراء البابانيين متصرفين في مناطقهم في إتجاه ومراسلاتهم ممثلي دولة معادية وراء الحدود أو لجوئهم اليها.
٢. القتال بمعية والي بغداد في حملاته على إيران والقتال بمعية ممثلي كريم خان زهند عند إجتياحهم كردستان خاصة وإنّ الإنتماء الإثني يجمع أمراء بابان مع كريم خان.
٣. تقبل أوامر والي بغداد حول تعيين المتصرفين والتقاتل فيما بينهم تعبيرا عن عدم القبول بذلك.

إن من الظواهر المهمة التي تفرد بها القرن الثامن عشر مشاركة أمراء الكرد ورجال عشـــائرهم في الحملات التي جهزها بعض الولاة العثمانيين على القبائل العربية الثائرة في مناطق الفرات الأوسـط والأدنى. ففي عهد ولاية يوسـف باشـا (١٦٩٩ – ١٧٠٢) إشترك والي دياربكر ووالي الموصل وأمير العمادية قباد باشا بهدينان في حملة عثمانية على عشـــائر الخزاعل الثائرة في نواحي الفرات الأوســـط من الحســـكة الى الرميثة، وكذلك عشـائر المنتفق (المنتفك) من البطحاء الى القرنة، وكان النصـر الذي تحقق بمســـاعدة الأمير قباد باشـــا ســـببا في منحه لقب مير ميران (أمير لواء بحر) وقبول مراجعته الباب العالي مباشـرة (**العزاوي، ٢٠٠٤: م٧، ١٥٧**). وفي عهد ولاية سـليمان باشـا (١٧٨٠–١٨٠٢) إسـتعد لحملة على الخزاعل سـنة ١٧٠٥ وأرسـل الى إبراهيم باشـا بابان متصـــرف بابان وكوي وحرير وعبد الفتاح باشـــا متصـــرف درنه وباجلان يطلب المدد والمشـــاركة في الحملة، فلما تأخرا في التجاوب معه عزلهما وعين بدلهما عثمان باشـا إبن محمود باشـا بابان وعبدالقادر باشـا بابان عم عبد الفتاح باشـا، فجمعا قوات كردية معتبرة فيها نحو ألفين من النخبة وحضـــرا الى بغداد وإلتحقا وقواتهما بقوات الباشـــا المتوجهة الى ديرة الخزاعل في الفرات الاوســـط ومنها الى المنتفق في الفرات الأدنى والحمار. وتقديرا لمجهودهما الحربي عين حسـن باشـا مصـطفى آغا الكردي متسـلما للبصـرة، وأمر رئيس الآغوات إسـماعيل تكيهلي أن يصـطحب قواته ويقيم في البصـرة. كما يمكن الإشـارة الى تمرد إبن عليان ودور حكام شـهرزور في قمعه (**البصـري، ١٩٩١: ١٧٦ – ١٧٧؛ العزاوي، ٢٠٠٤: م٤، ١٠٠ – ١٠٢؛ گلالي و توفيق، ٢٠٢٣: م١٠، ع٤: ٨٠٣ – ٨٠٥**)

إن الإسـتنتاجات الموافقة لتصـورنا بشـأن مشـاركة أمراء الكرد وعسـاكر من عشـــائرهم في قمع ثورات العشـــائر العربية تعكس تباين الدور المناط بهم، دور يتجاوز المحافظة على الأمن في كردســـتان الى إســـترداد الأمن في جهات أخرى داخل الدولة العثمانية، وكذلك تجاوز مسؤولية ولاء عشائر كردستان الى تحمل جانب من المسؤولية في ولاء العشـائر العربية أيضـا. وفي موازاة ذلك فان توثيق أصـول تروي إسـهام قوات من العشـائر العربية في قمع الثورات الكردية أمر لم تقف عنده مراجعنا الا اذا افترضـنا أن حملات ولاة بغداد والموصـل وحلب على كردسـتان لا تقتصـر على الجند النظامي بل تشـمل قوات غير نظامية من فرسـان العشـائر ومشـاتها كتلك التي جندها رؤسـاء العبيد وأخصهم سلمان الشاوي ورؤساء عقيل في وقائع معلومة.

٢/ العهد العثماني الاخير ١٨٠٠-١٩١٨

في رحلته عبر كردستان سنة (١٨١٦) أشار الرحالة جيمس بكنغهام (بكينگهام) الى نزعة الإستقلال بين الكرد وهي حسب تصوره نعمة أعانتهم على بلوغها الطبيعة الجبلية لكردستان وإن باشوات الأتراك وحاميات الجند التركي المتناثرة لم تتمكن من إنتزاع استقلال الكرد وبخاصة الأيزيديين منهم. إن ظاهرة تناقص السكان تناقصا كبيرا في جزيرة إبن عمر(جزيرة) خلال العهود السابقة لافتة للنظر، وحتى كركوك المدينة المهمة فان سكانها بلغ نحو (١٥ الف) نسمة فقط!!، وكانت المدينة تخضع للسلطة المباشرة لوالي بغداد. وقد قصدها بكنغهام وقافلته من أربيل بحماية فرسان من العرب بينما المخاوف كانت من المهاجمين الكرد!!. الأراضي المحيطة بكركوك تغل خراجا طيبا ومتصرفها فتاح باشا من الكرد وتمتد سلطته الى باجلان جنوبا والى جميع المناطق المحيطة بها والتي سبق أن خضعت للإيرانيين مددا مختلفة. أما مدينة (زهاو) فغالبا ما كانت مستقلة عن الإيرانيين والعثمانيين، فقد نأى الكرد ومنهم أمير المدينة عن المشاركة في الحروب التي وقعت بين الدولتين. لقد كان بكنغهام ضيفا على أمير المدينة وقد استفسر منه عما كان قد سمع عن نوايا أفندي بغداد (داود باشا)، وأكد على أن السكان الكرد في المنطقة أقوياء الشكيمة وأنهم وأميرهم مثلهم كجميع الذين يخوضون غمار الثورات ويكافحون في سبيل حريتهم، وهم واثقون أنهم بمسلكهم هذا يرتفعون في نظر أولئك الذين يظنون أن الطاعة العمياء هي أسمى من الفضائل. ونقل عن أمير المدينة أنه إتخذ من قلعتها مأوى وملاذا وهو ما حصل فعلا حين حاول علي باشا والي بغداد (١٧٦٢-١٧٦٣) إخضاع حاكمها في حينه. (**بكنغهام، ١٩٦٨: ج١، ٤٢، ١٠٩، ١٤٢–١٤٦، ٢٣٦–٢٤١**).

وهكذا فإن الإهتمام بدور العشائر الكردية ومواقفها في أواخر العهد العثماني ينطلق من إستقراءات أكثر دلالة على مظاهر التباين والإزدواجية المنوه عنهما في عنوان بحثنا. فموضوع العشائر الكردية والعلاقات العشائرية في المجتمع الكردي ما زال يحظى بإهتمام الباحثين على إمتداد تاريخها وحتى الفترة المعاصرة من أمثال عالم الإجتماع التركي الشهير التركي إسماعيل بيشكچي والباحث الهولندي المشهور مارتين فان براونسن والباحثة الروسية المعروفة بدراساتها الكثيرة عن العشائر الكردية ڤاسيليڤا.

والملاحظ على مواقف العشائر الكردية سرعة الإستجابة للإنتفاضات والحركات المسلحة ولكنها سرعان ما تتفرق مع أول نكسة تحل بها. على أن حراكها كان ينطلق من مصالح العشيرة والمكاسب التي ستتحقق غداة الموقف الذي تتخذه.

لقد إتخذت العشـــائر الكردية مواقف متباينة بل ومتعارضـــة في أحيان كثيرة ونتجت تلك المواقف عن القيود الشديدة المفروضة عليها من قبل الدولة، فقد وقفت الى جانب الدولة أحيانا وضدها في أحيان أخرى.

شـــكلت البنية القبلية وأعرافها أســـاســـا موضـــوعيا لتباين الأدوار وإزدواجية المواقف، فالإمارات الكردية قبل أن تتمكن الدولة العثمانية من تقويضـــها وفرض الســـلطة المركزية على كردســـتان في عهد التنظيمات كانت قد تحولت الى مراكز للسلطة والنفوذ وشهدت شيئا من التطور في الجوانب الإقتصادية، وتمتعت بإستقلالية كبيرة في إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وبزوال تلك الإمارات وعدم تمكن الإدارة العثمانية من فرض سـيطرتها الكاملة على كوردسـتان عادت العشـائر تفرض هيمنتها مرة أخرى على التنظيم الإجتماعي والســـياســـي في المجتمع الكردي ,Bruinessen van 1992: 133)؛ **هاكان، ٢٠١٢: ٤١ - ٤٥**). فقد تركزت السيطرة العثمانية على مراكز المدن الكبيرة وبقيت الحياة الداخلية للعشـــائر الكردية بعيدة عن ســـيطرة الدولة، وكان الموظفون الكبار العثمانيون ذي التوجهات الغربية في مســـألة التنظيمات العثمانية يفتقرون الى معرفة حقيقية بالمجتمعات المحلية في الدولة العثمانية وخصوصا المناطق الريفية ومناطق القبائل لذلك كانوا يلجأون الى ممارسة العنف ضد هذه المجتمعات لفرض توجهاتهم وســـيطرتهم والتي لم تســـفر عن النتائج المرجوة(**بۆئەرسلان، ٢٠٢٣: ١٦٧**)، بخلاف السلطان عبد الحميد الثاني الذي تبنى سياسة جديدة في مجال ربط العشـــائر والقبائل في المناطق النائية ببلاطه على وفق نظام جديد أو مؤسســـات مثل إدارة ممتلكات أراضـي الســنية وفرق فرســان الحميدية (١٨٩١) ومدرســة العشـائر (١٨٩٢). وكان هذا بمثابة تعريف حديث للسـلطة المركزية وفرض سـيطرتها، وسنحاول في دراستنا تقويم هذه المؤسسات الثلاث وكما يأتي:

١/ **الادارة السـنية:** تعد سـياسـة تفوض السـلطان عبدالحميد الثاني للأراضـي وتسـجيلها بإسم الإدارة السنية والتي يشرف عليها ضباط ومهندسون متخصصون إحدي وسائل إســـتعادة الســـلطة المركزية في المناطق النائية من الإمبراطورية العثمانية التي تهددها النزعات الإســتقلالية والأطماع الخارجية. وقد بدأ تطبيق هذه الســياســة في الحدود المعروفة بالعراق الآن منذ ثمانينيات القرن التاسـع عشـر، وإنتشـرت الأراضـي السـنية في كردسـتان الجنوبية التابعة لولاية الموصـل وشـهرزور المرتبط في مقاطع تاريخية عديدة بولاية بغداد، وقدرت نسبة الأراضي السنية في ولاية الموصل بـــ ٢٠% من مساحة الولاية، منها قرى عديدة في زمار و٥٤ قرية بين عقرة والزيبار، كما تملك الســـلطان قرى وأراضـــي في كفري وطوزخرماتو وقرەتپە وأربيل وشـــمامك ونحو ١٠٠

قرية في مخمور في لواء شـــهرزور(لواء كركوك) ونصـــف هذا العدد في كنديناوه وحدها، وتملك أيضـــا قرى كثيرة في المناطق الســـهلية بين الزابين، وكذلك في ســـرچنار ومرگه وســـورداش وگلعنبر وبازيان ودلين ومالوان وبەكرەجو وآغجەلر في لواء السليمانية، وكان للسنية دوائر عديدة في كردستان بمستوى شعبة ومعاونية من قبيل ترجيل والزاب وشمامك واورمان(هەورامان) واغجەلر، وكانت هذه الإدارة قوية ولم تعد للأغوات سلطة على فلاحيها عدا تلك التي تقدم طوعا على وفق التقاليد القديمة (**الجراح، ٢٠٠٠: ٣٧-٣٩، ٦٥—٦٧**). وليس ثمة تصـور عن الآثار المفجعة لهذا الإسـتحواذ السلطاني على الأراضى في كردستان من تقويمنا ترجمتين لقصيدة "الوردة الدامية" للشـاعر الخالد گۆران" (**الجواهري، ٢٠٢٤: مبحث ١١؛ رسـول، ٢٠١٤: ٥٥-٥٧؛ البرزنجي، ٢٠٢٢: ١٨ — ١٩**).

بعد ثورة الإتحاديين ســـنة ١٩٠٨ تم تدوير هذه الأراضـــي باســـم نظارة المالية (الأراضـــي المدورة)، غير إن إدارتها تدهورت وبدأ الأغوات الكرد المجاورون لها بفرض سـيطرتهم على فلاحيها، وبعثوا المختارين من عوائلهم الى قرى السـنية المدورة بصـفة جباة نيابة عن الإدارة. وبذلك ضـمنوا الفرق من الضـرائب بين نسـبة الحكومة النظرية والمقدار الحقيقي للضـــرائب التي تجبى من الفلاحين. وبإندلاع الحرب العالمية الأولى دخل فلاحو تلك الأراضـي في نزاع غير متكافئ مع الأغوات لمنع التجاوز على حصـتهم من جهة، والسـعي للحصـول على إقرار الإدارة المعنية بحق مكتسـب في الأرض بتقادم إستغلالهم لها(**الجراح، ٢٠٠٠: ١٨٦-١٨٧**).

ليس ثمة مظهر لتباين دور الأغوات من رضـــوخهم لواقع الدور الذي تقوم به إدارة السنية في الأراضي التي كانت تحت تصرفهم ثم سجلت بإسم السلطان عبدالحميد بإعتبارها أميرية بعد أن كانوا لا يعترفون إلا بدورهم وسلطتهم في مناطقهم.

كما إن هذا الأمر ينصـــرف أيضـــا الى تخلي الأغوات عن دور جباية إيرادات الأرض وتركها للتعامل المباشر بين دائرة السنية وفلاحيهم من أبناء عشائرهم مكتفين بما يقدمونه من هدايا بموجب التقاليد المتوارثة. بينما تبدو إزدواجية المواقف بقبول الأغوات نسـبة ١٠٪ من الإيرادات بوصـفهم ملاك طابو وعدم إعتراضـهم على أن تكون الإيرادات المجباة من الفلاحين لصـالح دائرة السـنية من نتاج المحصـول بنسـبة ٣٦٪ في خانقين و٢٥٪ في كفري. وفي كركوك بلغت النسـبة ٢٧،٥٪ لدائرة السـنية يقابلها ١٠٪ للأراضي الأميرية للمحاصيل الشتوية(**الجراح، ٢٠٠٠: ١١٦—١١٧**). وتظهر إزدواجية المواقف أيضـا في إنقلاب الأغوات بعد خلع السـلطان عبدالحميد وتدوير الأراضـي بإسـم نظارة

المالية من رؤساء متعاونين مع السنية منقادين لأوامرها الى أنداد لضباطها يمارسون سلطة فوق رؤوس الفلاحين. وتوافقا مع ما سبق بينما كان الأغوات يبعثون المختارين لمتابعة فلاحي أراضي السنية لمصلحة الإدارة، قام الأغوات بإرسال مختارين من عوائلهم الى قرى السنية المدورة للجباية نيابة عن الإدارة ضامنين لأنفسهم ومختاريهم الفرق بين نسبة الحكومة النظرية من الضرائب والمقدار الحقيقي الذي يجبى من الفلاحين.(**أنظر ماسبق**)

٢/ فرق الفرسان الحميدية:

كان لشرق الأناضول حيزا معتبرا في سياسات السلطان عبد الحميد وهو كالإتحاديين من بعد كان يشعر بالمخاطر المحيقة بدولته ويسعى لبقائها موحدة، فمنذ ثمانينات القرن التاسع عشر، حين تزايدت نشاطات الحركة الاستقلالية الأرمنية وجد السلطان في الكرد القوة الوحيدة المتاحة من (إخوة الدين) الذين يمكن الإعتماد عليهم في الوقوف بوجه الحركة الارمنية وظهيرها روسيا القيصرية العدو التاريخي المتربص على الحدود الشرقية، فكان تجنيد أبناء أقوى العشائر الكردية في أفواج أو فرق فرسان الحميدية الخفيفة (حميديه خفيف سوڤارى آلايلەرى) على غرار قوات القوزاق الروسية. وحسب جانيت كلين منحت الدولة زعماء هذه العشائر رتبا رفيعة وجرى إعفاءهم من بعض الضرائب كما منحوا إمتيازات أخرى وحصلوا على دعم الدولة الكامل في مختلف المجالات. غير أن قولها بأن تشكيل فرق الحميدية كان بمثابة إعادة تأسيس للإمارات الكردية على أساس القبيلة من جديد فيه نظر(Klein, 2011: 125).

حملت القوات الجديدة التسمية الشرفية باسم السلطان الذي كلف أحد أكثر القادة العسكريين المقربين إليه المشير زكي باشا للإشراف على فرق الحميدية الى جانب قيادته للجيش الرابع في أرزنجان (Аверьянов, 1900: 165-179)، أعطت خطوات السلطان هذه إنطباعا لدى العديد من المراقبين بأنه يدعم زعماء العشائر الكردية ويقف الى جانبهم حتى أطلقوا عليه لقب(أبو الكرد) حسب الباحث الهولندي مارتين فان براونسين (Van Bruinessen, 1992: 186). إكتسبت الفرق الحميدية بسبب إنخراطها في أعمال غير قانونية وعمليات إعتداء على السكان الآمنين من الأرمن وحتى الكرد سمعة دولية سيئة(**بۆزئەرسلان، ٢٠٢٣: ١٨٧**).

ضمت أفواج الحميدية (٦٥) عشيرة مع فروعها وأفخاذها ووصل عدد أفرادها في عام تأسيسها أي في عام ١٨٩١ الى(٣٧) ألفا وخمسمائة مقاتل، وقد ربطت هذه القوة

العشائرية الكبيرة بالسلطان مباشرة. وتشير مصادر أخرى الى أن (١٣) عشيرة فقط من مجموع (٥١) عشـــيرة كبيرة قدمت المقاتلين الى فرق الحميدية، كما تؤكد بأن السلطات العثمانية فشلت في تأسيس قوة كردية حقيقية كبيرة قائمة بذاتها، بل بقيت هـذه الفرق أو الأفواج تقوم بمهـام الـدعم والمســـانـدة والخـدمـات للجيش العثماني(Гасратян, 1987:33, 35). وكانت هذه الخطوة سببا لانقسام عشائر الكرد فمن جهة تحولوا من التمرد الى نوع من الإنضـباط والإنصـياع لأوامر المركز، وكان عليهم التصـدي لتنامي الحركة الثورية الأرمنية من جهة أخرى، هذا فضـلا عن إقامة ســـد منيع أمام خطر التوســـع الروســـي على الحدود الشـــرقية للدولة العثمانية(Klein, 2011: 258 - 262؛ Аверьянов, 1900: 162-169؛ **بۆزئەرسـلان، ٢٠٢٣: ١٨٥- ١٨٧**).

وكانت نظرة قادة الإتحاد والترقي إزاء التكوينات العشـائرية المسـلحة نظرة ملؤها الإشمئزاز والإحتقار، إلا انه بدا من الصعوبة عليهم التراجع عن هذه التشكيلات، إذ عمدوا فى السنوات اللاحقة الى الإستعانة بها للوقوف بوجه المطامع الروسية ولجم الحركة الأرمنية، لكن إطلاق العنان لها كان حسب المرجع المنوه عنه سببا لعبثها بالأمن وممارسة أعمال النهب والسلب والبلطجة. وقد أشار العديد ممن أتيح لهم مراقبة الأوضـاع عن قرب الى أعمال فرق الحميدية ضـد القرى الأرمنية والمظالم التي كانت ترتكبها في وضـح النهار أمام أعين المسـؤولين المحليين الرسـميين. ولم تتوقف انتهاكاتهم هذه حتى بعد تحويلهم الى صـنف من الشـرطة، وقيل أن ضـباطهم كانوا يفسرون الإعتراض على مسلكهم تمردا يتعين عليهم قمعه(**بۆزئەسلان، ٢٠٢٣: ٢٨١**)

وتجسـد المواقف المتباينة والأدوار المزدوجة التي لعبها زعيم عشـيرة حيدران (حيدرانلي) القوية حسين باشا والذي تسميه المصادر التركية بالأعور (كوير حسين باشا)، وتنقله بين المعسكرات العثمانية والإيرانية والروسية المتصارعة ومن ثم عودته الى الإتحاديين، بل وتسجيله عضوا في جمعية الإتحاد والترقي، نموذجا صارخا لتذبذب زعماء العشـائر الكردية في مواقفهم، لذا توجب الوقوف عند تقلباته هذه بشـئ من التفصيل.

المعروف أن الطلبة الشباب الذين تصدوا لتأسيس جمعية الإتحاد والترقي سنة ١٨٨٩ كانوا ينتمون في أغلبهم الى قوميات غير تركية ومن بينهم إثنان من الكرد، عبدالله جودت وإسحق سكوتي، وسموها ب (إتحاد عثمانى جمعيتى – جمعية الإتحاد العثماني)، وتلخص هدفهم آنذاك في تحويل النظام الإستبدادي الى نظام دستوري يجمع

الأمم المختلفة في إطار دولة لامركزية. وهم أيضـــا مثل الســـلطان عبدالحميد الثاني كانوا يهدفون في نضـــالهم الى إنقاذ الدولة العثمانية من التفتت والزوال ومنع الدول الكبرى من التدخل في شؤونها الداخلية، ولكن بأسلوب مختلف عن السلطان. الأعضاء المؤسـسـون للجمعية والذين إلتحقوا بهم فيما كانوا شـبابا متأثرون بأفكار الفلاسـفة الغربيين وخصـوصـا فلاسـفة عصـر التنوير والثورة الفرنسـية، وبعد تخرجهم من المدارس العليا عملوا كضـــباط وأطباء وموظفين في المدن الكبرى. وكانت تنقصـــهم الخبرة والمعرفة بأوضـاع البلاد والسـكان وخصـوصـا العشـائر في الولايات البعيدة (Zürcher, 2010: 56 – 79).

لقد تبنت الحركة في سـنوات معارضـتها للنظام الحميدي وفي بداية حكمها سياسة لبرالية تمثلت بإعلان الدستور ومحاولة إقامة نظام ملكي برلماني، وإعتقدوا بأن إتحاد العناصـر المختلفة التي تضـمها الدولة من خلال مثل هذا النظام الدسـتوري أمر ممكن، كما كانوا يظنون بأن العثمنة يمكن أن تشكل الغطاء والهوية الموحدة التي تجمع الأتراك والعرب والأرمن والكرد وغيرهم كمواطنين متســـــاوين في الحقوق والواجبات أمام القانون. ولتنفيذ هذه الســياســـات في شـــرق الأناضـــول وجد الأتحاديون زالتهم في حزب الطاشـناق الأرمني شـريكا وحليفا أسـاسـيا. وسـبق أن توصـلوا الى قناعة أن نضـالهم بالتحالف مع الثوار الأرمن ضـد السـلطان تعد وسـيلة مهمة في منع تفتت الدولة وخلق عقبات أمام الدول الأجنبية للتدخل في شـــؤونها الداخلية. وإســـتمروا على موقفهم هذا بعد إعلان حكم الدســـتور من جديد عام ١٩٠٨، إذ جرى الإتفاق بين الطرفين على إقرار الحقوق القانونية والإدارية للأرمن ومن بينها ما يتعلق بحدود الوطن الأرمني وإسـترجاع الأراضـى التي أغتصـبت من الأخيرين(**بۆزئەرسـەلان، ٢٠٢٣: ٢٧٧** -٢٧٨ ; Киракосян, 1989: 121-132).

وجرى إعلان الإتفاق وفق المصـــادر الأرمنية في أجواء إحتفالية، وقام كل من أنور باشـا وطلعت باشـا بزيارات الى الكنائس والمدارس الأرمنية ومزارات ضـحايا الأرمن الذين سـقطوا خلال النضـال ضـد السـلطان، ألقوا خلالها خطابات تشـيد بالثوار الأرمن ونضـالهم ضـد الإسـتبداد الحميدي. وأكد قادة الطاشـناق بدورهم ضـرورة حماية الدسـتور العثماني وتطبيق بنوده والعمل المشـــترك بين الطرفين كشـــركاء في المســـيرة. كما أكدا بأن تعاونهما ســـيقطع الطريق على الدول الكبرى لإســـتغلال القضـــية الأرمنية بهدف التدخل في الشؤون الداخلية العثمانية(Киракосян, 1989: 121).

حين تسلم الإتحاديون السلطة كانت الدولة في شرق الأناضول ضعيفة الى درجة لم تكن تستطيع جمع الضرائب من الإقطاعيين وزعماء العشائرة هناك، وهنا بالذات كان إتفاقهم مع الطاشناق ضروريا بهدف الوقوف بوجه زعماء الفرق الحميدية الكردية والحد من سلطاتهم. وكان الطاشناق يعبر عن تطلعات نسبة كبيرة من السكان الأرمن ويتبنى نفس التوجهات الأمر الذي شكل أساسا لتحالف الطرفين. الموقف الإتحادي الأرمني أثار إستياء الزعماء الحميديين الكرد، وكانت مبادئ الدستور ومساواة المسلمين مع غيرهم وخصوصا مع الأرمن أمرا غير مقبولا بالمرة بالنسبة لهم، كما كان الأمر بالنسبة لأغلب القوى العشائرية عند الشعوب الإسلامية. السياسات الراديكالية للإتحاديين لإزالة آثار النظام القديم في شرق الأناضول بالتحالف مع الأرمن أثار ضدهم القوى المناصرة للنظام القديم وعلى رأسهم زعماء الفرق الحميدية. رحب السكان الأرمن بالإجراءات الحكومية وإعتقد سياسييوهم بأن الإتحاديين قطعوا خيوطهم مع الماضي والتراجع عن السياسات الجديدة أمر غير وارد، بل ذهب البعض بأنهم إذا فكروا في التراجع سيكون ذلك نهاية لهم. لكن أحداث السنوات اللاحقة أظهرت العكس، فالإتحاديون لم يتراجعوا فقط عن السياسات التي تبنوها والشعارات التي رفعوها في بداية عهدهم، بل نفذوا المجازر وعمليات الإبادة بحق الشعب الأرمني بصورة أسوأ بكثير من الذين سبقوهم (Киракосян, 1989: 234-239).

وفي موازاة ذلك رأى كرد الحميدية أن جماعة الإتحاد والترقي الخارجين عن طاعة السلطان يمثلون خطرا داهما على وجودهم، فتواصلوا مع أنصار النظام القديم ودخلوا معهم في محادثات ومراسلات، وكان لضباط الحميدية الكرد دورا مهما في هذه الإتصالات. ولوحظ السعي لجمع الأسلحة والإستعداد للإنتفاضة ضد النظام الجديد. وقد أشارت التقارير الواردة من الأركان العسكرية الروسية في القفقاس الى سان بطرسبورغ الى تحضيرات كردية ضد التحالف الإتحادي الأرمني، وتوقعت قيام الكرد بالثورة. وكان رئيس عشيرة حيدران حسين باشا وهو في عمر السبعين، وكان قد منح عند تأسيس الفرق الحميدية سنة ١٨٩١ رتبة رائد (صاغ قول أغاسي)، من بين أشد المعارضين للنظام الجديد وأصبح من أبرز زعماء الفرق الحميدية والشخصية النافذة الأكثر مقبولية في ظل النظام القديم، ولم تكن سلطته مقتصرة على عشيرته والقريبة منها بل كان له تأثير كبير على كل العشائر التي سكنت الأقسام الشمالية من كوردستان على الحدود الروسية. وسيطر حسين باشا على أراضي واسعة وإمتلك أعدادا كبيرة من المواشي والحيوانات وأتهم باعمال سلب ونهب لممتلكات الفلاحين الأرمن ولم يسلم السكان الكرد أيضا من إعتداءاته. وكان يبرر عدم إشتغاله وعشيرته بالزراعة

بأن أراضيهم حسب قوله غير خصبة ولا تستطيع أن تدر عليهم ما يكفي لمعيشتهم (Аверьянов, 1900: 183- 187). وكانت عشيرة حيدران وعشائر المللي وحسنان من أقوى العشائر الكردية في صفوف الحميدية حتى أوائل القرن العشرين، وتجاوزت سلطاتهم حدود مناطقهم الى مناطق العديد من العشائر الأخرى في كوردستان. وكانت أعمالهم مصدر إستياء معظم السكان بمن فيهم الكرد، إلا أن المسؤولين الحكوميين لم يضعوا حدا لتصرفاتهم ولم يتخذوا أية إجراءات بحقهم نظرا لتمتعهم بحماية السلطان عبدالحميد الذي كان يعدهم سندا لحكمه. وتشير تقارير الدبلوماسيين الى أن الدولة كانت تتخوف من تمردهم إذا ما أتخذت ضدهم الإجراءات القانونية، الأمر الذي كان يمكن ان يتحول الى ثورة كردية عامة في شرق الأناضول والتى فقدت فيها الدولة حسب أڤريانوف صداقة الأرمن والكرد العلويين والكرد الإيزيديين، ولم يبق إلا الكرد السنة الذين صار الإعتماد عليهم أمرا واقعا وهم يتحكمون به حصرا (**بوزئەسلان، ۲۰۲۳: ۲۸۲؛ أبوبكر وآخرون، ۲۰۰۱: ۱۱۵، ۱۸۳**؛Аверьянов, 1900: 290).

غداة سيطرة الاتحاديين على الحكم في كانون الأول ١٩٠٩، قرر حسين پاشا وعدد آخر من زعماء العشائر كأمين پاشا وتيمور پاشا ومحمد صديق بيگ ومعهم ست فرق حميدية مغادرة الأراضي العثمانية، حيث عبروا الحدود الى منطقة ماكو في الجانب الإيراني، وأكد حسين باشا بأنه لن الى كوردستان العثمانية مرة أخرى بل سيتحول ومن معه من زعماء وأبناء العسائر الى رعايا روسيا القيصرية. وكان السبب لحركته هذه سياسات الإتحاديين إزاء فرق الحميدية والإجراءات المقيدة لسلطتهم وإتفاقهم مع الطاشناق وعزمهم على معاقبة مرتكبي الجرائم والإعتداءات على الأرمن في ظل العهد السابق. وكان والى أرضروم جلال بيگ قد إستدعى حسين باشا فخشي الأخير من تلك الخطوة وعدها إشارة واضحة من حكومة الإتحاد والترقي الحليفة للأرمن والمعادية للكرد وفرسان الحميدية، فكان قراره الإلتجاء الى إيران. وتشير الروايات الروسية الى أن الهدف الحقيقي للپاشا ورفاقه من وراء حركتهم هذه هو إثارة القلق لدى حكومة الاتحاديين ودفعها الى إعادة النظر في مواقفها ازائهم، وفي مقدمتها عدم مطالبتهم أو إجبارهم على إعادة الأراضي والممتلكات التي إستولوا عليها في ظل النظام السابق فضلا عن التخلي عن قرار معاقبتهم عما ارتكبوه من مظالم وأعمال غير قانونية في الماضي، كما كان الإتفاق الإتحادي الأرمني ينص على ذلك. ومن نافلة القول أن نشير هنا بأن موقف الإتحاديين من العشائر الكردية الحميدية قد شجع الأرمن على إستغلال الفرصة، إذ صاروا يثأرون من الكرد بدعم من الحكومة الجديدة،

وقد أوصلت هذه الحالة العلاقات بين حكومة الإتحاد والترقي والزعامات الكردية الى مفترق طرق (Abak. 2015: 284).

وأشارت تقارير عثمانية وردت الى العاصمة إسطنبول من وان وهي أقرب ولاية عثمانية على الحدود الإيرانية، الى أخبار تفيد بأن حسين پاشا ورفاقه على إتصال دائم ويتداولون في الأوضاع فيما بينهم، لكنها قللت من خطر نشوب إنتفاضة كردية عارمة في شرق الإمبراطورية نتيجة لهذه التحركات. جدير بالاشارة أنه بموجب معاهدة عام ١٩٠٧ بين روسيا وبريطانيا فإن المنطقة التي لجأ إليها حسين پاشا وأعوانه كانت منطقة نفوذ روسية، لهذا فإن الوثائق الروسية تتضمن تفاصيل كثيرة عن تلك الأحداث لا تتوفر في غيرها. وإعتبرت روسيا تلك المناطق ستراتيجية ومهمة لتنفيذ مخططاتها التوسعية في الأناضول والقفقاس، كما كانت العشائر الكردية القاطنة على جانبي الحدود موضع إهتمام الإستراتيجيين الروس للإستفادة من قواها في تنفيذ المخططات المتعلقة بمستقبل المنطقة في ظل أجواء تنذر بإندلاع حرب واسعة، يمكن أن تلعب فيها العشائر الكردية المسلحة دورا مهما في مساندة القوات الروسية على الحدود الإيرانية – العثمانية(McDowall, 2003: 59-63, 95- 99;6). من هنا نال حسين پاشا وتحركاته هتماما خاصا من لدن المسؤولين الروس في القوقاز وعرض عليه أن يصبح وأتباعه رعايا لروسيا القيصرية. وتداول المسؤولون الروس في مشاريع عدة لإسكان الباشا ورعاياه من بينه واحدا بالقرب من الحدود العثمانية وآخر في القفقاس داخل حدود الإمبراطورية الروسية، إلا أن إسكان هذا العدد الكبير من العشائر الكردية أثار مخاوف العديد من المسؤولين الروس لإعتبارات تتعلق بالأمن وندرة الأراضي الخالية لإسكانهم، لذلك سمح له ولمائتي شخص فقط من أتباعه عبور الحدود الى الأراضي الروسية. وذكر وزير خارجية روسيا آنذاك سازانوف بأن تأثير حسين پاشا الحالي على العشائر الكردية في المنطقة يمكن أن يتنامى في المستقبل. إلا أن سلوك الكرد إزاء الأرمن في شرق الأناضول والنسطوريين في شمال غرب إيران الخاضع للنفوذ الروسي كان سببا مهما لإنزعاج الروس من الكرد. وكان الروس يعتقدون بأن إنسحاب فرق فرسان الحميدية من أبناء عشيرة حيدران من مناطق أرضروم ووان، سيجعل المواقع العثمانية ضعيفة أمام القوات الروسية في الحرب التي كان يتوقع نشوبها. وساور الإتحاديون قلقا كبيرا من الإشاعات التي كانت تنتشر حول عزم الكرد في إيران والدولة العثمانية القيام بإنتفاضة واسعة بقيادة حسين باشا ضد الحكومة الإتحادية. وأكدت التقارير الروسية أن جميع الكرد متبرمون مثل حسين پاشا من حكومة الإتحاد والترقي ومستعدون للتمرد عليها. وفي الخامس من آذار ١٩١٠ إجتمع العديد من

زعماء العشائر الكردية عند رضا تللو بيگ أحد زعماء حيدران في قضاء قرەكليس بولاية أرضروم وتباحثوا في الشأن الكردي وأعدوا تقريرا تقرر أن يبعثوه مع وفد منهم الى حسين پاشا، كما توجه العديد من المشاركين بعد الاجتماع الى المناطق الكردية الأخرى وخصوصا الى وان وموش لإبلاغ الزعماء العشائريين هناك بقرارات الإجتماع. وحسب التقارير الروسية فإن المحرك الأساسي لهذا الإجتماع السري هو التحضيرات لإنتفاضة في ربيع نفس العام. كما أشارت التقارير الى الشيخ عبدالقادر النهري إبن الشيخ عبيدالله النهري زعيم إنتفاضة عام ١٨٨٠ الكردية المشهورة كان الى جانب حسين باشا في مساعيه. وقد أثارت هذه الإجتماعات قلق السكان الأرمن وتحدثت رسائل من البتريارکية الأرمنية عن تحركات هذه القوى التي سمتها ب"القوى الرجعية" والتي حسب زعمها بوسعها التحريض على أعمال عنف جديدة ضد السكان الأرمن. وتشكو تلك الرسائل من سلوك "السلطات المحلية الرجعية" لعدم قيامها بإتخاذ أية إجراءات الأمر الذي يثير هلع وفزع السكان الأرمن في المنطقة(Abak, 2015: 288).

وفي المحصلة يمكن القول بأن الإتحاديين في السنوات الأولى من حكمهم واجهوا بشدة القوى العشائرية الكردية وخصوصا من المنضوين في إطار فرق الحميدية، غير انهم سرعان ما سلكوا مسارا مختلفا تماما فيما يتعلق بحادثة حسين پاشا، إذ تراجع والي وان وطلب في النصف الثاني من آذار ١٩١٠من حكومته أن تعفى عن الباشا وعن ما قام به قبل إعلان الدستور، وبنى طلبه هذا على الرغبة التي أبداها الباشا في العودة الى البلاد. وكان الوالي قد أبلغه بأن أمر العفو عنه ليس من صلاحيته، ولكنه سيوصل طلبه الى الحكومة المركزية. وبدأ الباشا من جانبه ومن خلال قنوات أخرى يتصل بالمقامات العليا في الدولة، حتى أن القائد الايراني الكردي(سردار خان ماكو) كتب الى السلطان ومجلس المبعوثان يتوسط له ولأتباعه ويؤكد لهم بأن حسين باشا وأتباعه يرغبون بالعودة الى بلادهم داعيا الى تأمين محاكمة عادلة لهم أمام محاكم مستقلة وتأمين أمنهم الشخصي، وبلغ السلطات العثمانية بإن الباشا ورفاقه ورعاياهم على إستعداد للمثول أمام مثل هذه المحكمة. لم يأت الجواب من إسطنبول مباشرة، ولكن عبر والى أرضروم الذي دعاهم الى العودة، وبدأت عائلة الباشا وبعض أقربائه يعودون الى كوردستان إعتبارا من نيسان نفس العام. وتشير المصادر الى عودة سبعة أشخاص ومن بينهم إبن عم حسين باشا والذين وصلوا الى پونتوس في ٢٧ نيسان، وفي ١٥ مايس عاد إبنه آدو بگ مع عشرة أشخاص. العودة السريعة لأفراد عشيرة حيدران أشرت بداية التحول في سياسة حكومة الإتحاد والترقي إزاء زعماء العشائر الكردية، بعكس السياسة المتشددة التي إتبعتها ضدهم في بداية العهد الجديد. وقد تبع ذلك

إصـــدار عفو عن حســـين باشـــا ورجاله على أن يعودوا خلال شـــهر، وبعكســـه هددت الحكومة بأنها ســـتقوم بســـحب الرتب التي منحها لهم النظام الســـابق، كما وتقوم بمصادرة أموالهم وممتلكاتهم. على هذا الأساس بدأ الحيدرانيون بالعودة من إيران الى مواطنهم السابقة. ولكن هذه السياسة اللينة لحكومة الإتحاد والترقي إزاء حسين باشا أثارت التوجس لدى المسؤولين الإتحاديين في المنطقة وكذلك الأرمن خشية أن يؤدي هذا الأمر الى تنامي نفوذ حسين باشا بين الكرد وتقوية موقعه السياسي والإجتماعي (Abak, 2015:289).

في حينها لم تذكر الأســـباب الحقيقية التي أدت الى هذا الإنقلاب في موقف الإتحاديين من زعماء العشـائر الكردية الحميدية. بإختصـار شـديد كانت الحكومة الإتحادية تواجه في سنة ١٩١٠ قوى عديدة معارضة في الداخل في إسطنبول والعديد من الولايات التي كانت الى جانب حكم الشـــريعة كما كانت تزعم. وكانت منشـــغلة كذلك في الحرب على جبهتين متباعدتين في ألبانيا واليمن، ولم تكن ترغب في دخول حرب جديدة مع الكرد، لذلك تقرر تبني سياسة لينة تجاه حسين باشا وأعوانه ورجاله، وكانت عودة حسين باشا بمعية تيمور باشا ومحمد صديق بيگ والزعماء العشائريين الكرد الآخرين في بداية حزيران من نفس العام، وقد إستقبلهم والي وان بالترحاب الأمر الذي قوى من مكانة الباشـــا ورفاقه بين الكرد في المنطقة. أثار تصـــرف الوالي إزاء حسين باشا ومرافقيه غضب الأرمن ومخاوفهم وخصوصا أولئك الذين تعرضوا للمظالم في الماضـــي، ولكن المســـؤولين الإتحاديين في المنطقة حاولوا تهدئة روعهم وإفهامهم بأن الحكومة مشـــغولة بقمع الإنتفاضـــة الألبانية ولا تســـتطيع الآن فتح جبهة جديدة والدخول في مواجهة مع العشائر الكردية، كما طمأنوهم بأنهم سوف لن يتعرضوا الى المزيد من المظالم وعمليات السلب النهب من قبل حسين باشا الذي أعيدت له أملاكه وممتلكاته وإســـتقر في قرية زونيك بالقرب من پوتنوس. هذا الموقف الجديد في التعايش مع نتائج السياسات المتبعة من قبل النظام الجديد إزاء فرسان الحميدية كان مناقضـا للمبادئ التي أعلنها الإتحاديون حين وصـلوا الى السـلطة عام ١٩٠٨. وقد دفعت الأحداث الداخلية والخارجية حكومة الإتحاد والترقي الى الإنصـــياع لمتطلبات هذه السياسة البراغماتية، فقد كان إلحاق البوسنة والهرسك من قبل النمسا في عام ١٩٠٩ وقيام الثورة المضادة في ٣١ آذار من نفس العام وإندلاع الإنتفاضات في ألبانيا واليمن في العام التالي والمؤامرات المســـتمرة لأنصـــار النظام القديم، كفيلة بإجبارهم على تغيير نهجهم إزاء العديد من القضايا ومن بينها التعامل مع زعماء العشائر الكردية المنضوية في إطار الفرق الحميدية(Abak, 2015:290).

وكانت لهذه السياسة الجديدة نتائجها، فقد أعلن حسين پاشا في ٢٣ تموز ١٩١١ بإسم عشيرة حيدران إخلاصه للنظام الجديد. وأرسل في ذكرى إعلان الدستور مع عدد من زعماء العشائر برقية الى السلطان يعلن فيها إخلاصهم للدستور وإستعدادهم مع سبعة ملايين كردي الدفاع عنه والحفاظ عليه والتضحية بالنفس إذا تطلب الأمر ذلك للوقوف بوجه العدو والدفاع عن الوطن. ولم يتوقف الأمر عند هذا، أي السماح لرئيس حيدران بالعودة الى موطنه وإعادة أملاكه وممتلكاته من قبل الإتحاديين بل جعلوه عضوا في جمعية الإتحاد والترقي. وكان أحد أبرز قادة الإتحاد والترقي ووزير المالية جاويد بيگ وبصحبته ناجي بيگ قد زارا ولايتي أرضروم ووان في شهر آب من عام ١٩١١ للتبشير بأفكار المشروطية والنظام الجديد، وإلتقيا العديد من زعماء العشائر الكردية وزارا حسين پاشا وابلغاه بانتهاء الضغوطات عليه، بل وسجل جاويد بيگ بنفسه إسم حسين باشا عضوا في جمعية الإتحاد والترقي. وتحدث في مقام الدولة عن إتحاد العناصر العثمانية ضمن سياسة الإتحاديين والعمل على إنشاء جيش قوي يواجه الأعداء فضلا عن برنامج لإعداد للأئمة والخطباء. ومع حلول عام ١٩١٢ جرى تعيين حسين باشا الحيدراني قائدا للفوج(١٦) من فرسان الحميدية في پونتوس، ولم يجري هذا الأمر من دون أن يثير إنزعاج الأرمن وحتى الكرد الذين كانوا قد تعرضوا للمظالم على يدي الباشا ورجاله. وهكذا كان تكريم أحد أبرز أنصار النظام القديم على يد الحكومة الجديدة بعد العفو عنه وإعادة ممتلكاته تجسيدا لتفاعل المخاطر الداخلية والخارجية بوجه الإتحاديين وپراغماتية نظامهم في التعامل مع الواقع. حين سأل الملحق العسكري البريطاني الرائد تيريل أحد أعضاء اللجنة المركزية لجمعية الإتحاد والترقي عن أسباب هذا التحول وتعيين حسين پاشا بعد كل ما عرف عنه من تجاوزات، كان جوابه بأنهم يأسفون لهذا الأمر ولكنه ألقى باللائمة على الروس فهم يتجاوبون معهم ويعملون على جذبهم الى جانبهم، وكان لابد من تقديم مثل هذه الرشوة له ولأمثاله لإبعادهم عن التأثير الروسي (Abak, 2015: 291- 292).

وهكذا تبنى الإتحاديون بعد المرحلة الأولى من حكمهم خلال السنوات ١٩٠٨-١٩١٢ سياسة ترضية أنصار النظام القديم متحولين عن سياسة المواجهة التي دفعت زعيما قويا كحسين پاشا الى اللجوء الى إيران. وفي ظل هذه الظروف إضطر الإتحاديون أن يكيفوا أنفسهم مع الوقائع على الأرض والتخلي عن الشعارات التي إقتبسوها من الفلاسفة والمفكرين الأوروبيين ورفعوها من قبل. وهذا يعني تجاوز الإتحاد والترقي عن نهج سياسة مصممة بل شكلت الأحداث والتطورات مرجعية سياستهم وآيديولوجيتهم. وبالرغم من توافق الرأي بأن حروب البلقان قد تسببت في

خلافات داخلية عميقة داخل جمعية الإتحاد والترقي، إلا أن واقع سياساتها منذ البداية إتسم بالتردد وعدم الثبات.

٣/ مدرسة العشائر في أسطنبول: تمثلت الخطوة الأخرى للسلطان عبدالحميد الثاني لربط العشائر في تخوم الإمبراطوية وأطرافها البعيدة بعجلة الدولة المركزية في تأسيس مدرسة خاصة بأبناء تلك العشائر عرفت بالمدرسة السلطانية للعشائر(مكتب عشيرت همايون) في إسطنبول سنة ١٨٩٢ والتي إستمرت في نشاطها التعليمى التربوي لغاية عام ٢٠٠٧. أولى السلطان إهتماما خاصا بشؤون المدرسة ونشاطاتها التعليمية وكان يعلق عليها آمالا كبيرة في خلق نخبة جديدة من زعماء العشائر يرتبط أفرادها به شخصيا، يمثلون سلطة الدولة ويعملون لديها بدلا من رؤساء العشائر التقليديين الذين كانوا يتصرفون على هواهم ولم يعيروا أهمية كبيرة للسلطة المركزية وكانوا يتمردون عليها متى ما وجدوا ذلك في مصلحتهم (**أوزأوغلو، ٢٠١٦: ١٠٤**). وإعتقد السلطان وهو محق في ذلك الى حد كبير بأن النخبة الجديدة المتخرجة من مدرسة العشائر قد تشبعت بالثقافة التركية العثمانية وشهدت الحياة المدنية في إسطنبول. حاول السلطان من خلال مدرسة العشائر ربط القبائل العربية أولا ومن ثم الكردية والألبانية بالباب العالي مباشرة عبر خريجي المدرسة المذكورة والذين ينحدرون أصلا من أشهر بيوتات تلك العشائر والمناطق، إذ أن فرض هويات العثمنة المستمدة من التنظيمات أو الدعاية الحميدية لرابطة الجامعة الإسلامية من فوق لم تجذب أبناء القبائل الذين رأوا أن المحددات المكونة لمجتمعاتهم لا تخضع للتقييد وبعيدة كل البعد عن تلك الهويات، لهذا تعد تجربة مدرسة العشائر بمثابة الأداة التي أخذت على عاتقها تكريس رؤية الدولة في فرض الهويات المتجاوزة للسلطة الوطنية الممثلة بالعثمنة أو الرابطة الإسلامية ما بين المجتمعات المهمشة القاطنة في الولايات العربية البعيدة أو في كردستان على الحدود مع روسيا وكذلك ألبانيا. وهذه القضية بحد ذاتها ذات أهمية متفردة، إذ منحت في المرحلة التاريخية اللاحقة بعدا آخر في النهضة القومية المميزة (Rogan, 1996: 13-14; Akpınar, 2002: 74- 90).

أدخل عدد لا بأس به من أولاد زعماء العشائر االكردية الى المدرسة حيث تخرجوا منها بصفة ضباط أو إستمروا في إكمال دراستهم في المدارس العليا العسكرية والمدنية، وشكلوا فيما بعد نخبة متميزة من المنخرطين في الحياة السياسية والثقافية الكردية. فمن بين ٢٥ طالبا كرديا تخرجوا من هذه المدرسة أصبح بعضهم قادة في أفواج الفرسان الحميدية أو أعضاء في مجلس المبعوثان العثماني، بل

وفي المجلس الوطني الكبير عند تأسيسه في نيسان ١٩٢٠، كما حصل بعضهم على مناصب الوالي والقائمقام..الخ. وإنخرط تسع منهم في الحركة القومية الكردية وإشتهروا على صعيد كوردستان خلال عقود. لقد أنهى الدراسة في هذه المدرسة ٤٠٠ طالب من مجموع ال ٦٠٠ قبلوا فيها. ودخل المدرسة عدد من أبناء زعماء العشائر الكردية من قادة أفواج فرسان الحميدية، وتحولوا فيما بعد الى قادة في تلك الأفواج وإلى زعماء عشائر من نمط جديد بصفة ضباط وموظفين لدى الحكومة. وهناك إشارات في المصادر التركية الحديثة بأن مصدر التعاطف إزاء السلطان عبدالحميد والذي ساد أوساط كبيرة في المجتمعات الشرقية الإسلامية لعقود يعود في جزء منه الى الدور الذي لعبه هؤلاء في الدعاية لأفكار الجامعة العثمانية في مجتمعاتهم(Akpınar, 2002: 91-98,116-127)

وفي جميع الأحوال لا مناص من عد مدرسة العشائر إنعطاف مهم نحو إرهاصات يقظة إعتمدت على نمط جديد من التعليم لا صلة له بالنشاط التعليمي في المدارس الدينية لأبناء الاغوات ورؤساء العشائر، وبذلك لم يكن من المصادفة أن يمارس عدد غير قليل من هؤلاء وقد آلت اليهم رئاسة عشائرهم بالوراثة أدوارا مهمة في الحركة الكردية الحديثة. إن تباين في الأدوار وازدواجية في المواقف بهذا المستوى لابد أن يفضي في المحصلة الى تطبع العشيرة على حياة مدنية عصرية.

إستنتاجات في معرض تباين الأدوار وإزدواجية المواقف

في ضوء العرض السابق لسياسات السلطان عبدالحميد الثاني في كردستان لابد ان يفهم تباين دور الفرق الحميدية أداة للجامعة الإسلامية أو الجامعة العثمانية في إتجاه والتعبير عن أداة كردية ضاربة في نطاق كردستان إقليما وشعبا عثمانيين في إتجاه ثان. كما أن الفرق الحميدية في نشأتها معبرة عن تدني وعي الكرد بالفكرة القومية الحديثة، غير أنها في الهدف غير المنظور مظهر فريد للوحدة القومية يمكن أن يخدم في المستقبل مطالب الدعوة للدولة القومية في كردستان العثمانية. وفي معرض ازدواجية المواقف وضعت الفرق الحميدية قبل العام ١٩٠٨ في موقف حماية حدود الدولة العثمانية في الأطراف الشمالية من ولاية الموصل (لونگريك، ١٩٦٨: ٣٧٢) وبما يوافق هدف الدفاع عن الجامعة العثمانية بالتبعية كما نرى، فلما إضطربت أحوال كردستان بعد حل هذه الفرق في عهد الإتحاديين أعيد تشكيلها كنوع من الشرطة المحلية للمحافظة على الأمن المحلي كما تمت الإستعانة بهم في حرب البلقان ١٩١٢ – ١٩١٣ ومقاومة الأنكليز ١٩١٥ (المعموري، ٢٠١٠: ١٩٦). وفي مواقف جديرة بالتأمل

بعد الإنقلاب العثماني وظهور إرهاصات الحركة القومية الكردية أعاد الإتحاديون تشكيل فرسان الحميدية بإسم الأفواج الخفيفة لتكون بمثابة حرس حدود ظاهرا وأداة لضرب الحركة الكردية على المستويين العشائري والمدني، فكان لهذا الموقف صداه في ممارسات مشابهة قامت بها أنظمة الحكم اللاحقة من قبيل فرسان صلاح الدين وأفواج الدفاع الوطني والأفواج الخفيفة وغيرها ممن إرتضوا الإنضواء في تشكيلات رسمت لها مواقف ضرب الحركة الكردية في تاريخ العراق المعاصر بعناوين لا تختلف عن نظيراتها في العهد العثماني الأخير. ومن المثير ان نشير في هذا المجال الى ما ذهب اليه هاكان أوزأوغلو بأن العلاقة المعقدة للعديد من العشائر الكردية مع مؤسسة فرسان الحميدية أفرزت نتيجتين متناقضتين تعكسان تباين الادوار: اولاهما المساهمة في تقوية مركز الدولة رغم إنتفاضات ١٩٠٩ و ١٩١٤ التي وفرت حسب رأيه أرضية مناسبة لقيام حرب الإستقلال بزعامة مصطفى كمال فيما بعد، بينما أسهمت هذه العلاقة المعقدة في تهيئة جو سياسي مساعد لليقظة القومية الكردية في كوردستان الى جانب التضامن مع الدولة والتي كان الكرد فيها مقتدرين خلاف النزعة الإستقلالية للعشيرة الكردية ويعكس صور مثيرة لمواقف مزدوجة(**أوزأوغلو، ٢٠١٦: ١٠٠ —١٠٥).**

ختام.. ماذا ينتظر من توصيات

في "شعار العشائر الكردية من الوحدة الى التجزئة " إختزال لتاريخ الكرد، وإعتداد بما حققته الإمارات الكردية من ممارسات لإقامة أكثر من تجربة وحدوية إنضوى تحت لوائها الكثير من مكونات الكرد العشائرية، وكان من أهم خصائص تلك التجارب أنها كانت عابرة للحدود المعاصرة، وأنها إعتمدت على القوة الجابرة في إقامة كيانها وعلى زعامة فردية بكاريزما تتداخل فيها مرجعيات أسرية ودينية ومزايا شخصية، وكان إنهيار هذه التجارب مرده التنافس على الزعامة من الداخل والخارج وهشاشة نظم الإدارة وضعف الموارد الإقتصادية في إطار المراحل التاريخية وثيقة الصلة بقيام تلك الإمارات ووجود دول أو إمبراطوريات عظمى جوار ساحتها الاقليمية. ومفهوم أن دولا تستند الى قواعد من التكوينات العشائرية تكون عرضة للتآكل من الداخل في أول فرصة تجد فيها العشيرة مجالا لممارسة نزعة إستقلالية جبلت هي وغيرها عليها بالفطرة ومصحوبة بأمراض تباين الأدوار وإزدواجية المواقف التي تصدت لها ورقتنا البحثية من خلال وقائع عبر مختلف العهود في العصر الحديث. وهذا التآكل وتلك الأمراض تنصرف الى العشائر الأخرى بالتبعية وتستجيب في آخر المطاف لنظرية إبن خلدون حول قيام الدول وإنحلالها .. والسؤال هل بوسع الكرد المعاصرين إقامة دولة

قومية عابرة للحدود التي رسمتها المؤتمرات الدولية في القرن الماضي؟ الجواب كما نرى يتوقف على أمرين أولهما تحولات إجتماعية عابرة للعشائرية وغيرها من العصبيات، وثانيهما قيادة إدارية نزيهة وفكر إقتصادي من أجل بناء الإقليم القاعدة وزعامة مشخصنة عابرة للعصبية بمختلف مرجعياتها ونضال سلمي سياسي ودبلوماسي وطني وإقليمي ودولي.

المصادر والمراجع:

أولا: بالعربية:

١. أبوبكر، أحمد عثمان وآخرون(٢٠٠١): عشائر كردستان، مجموعة من الباحثين، أربيل، رابطة كاوا للثقافة الكردية.

٢. أطلس العراق والمشرق العربي حتى عام ١٩١٤، (٢٠١٢): إعداد محمد محمود زوين وعلاء الرهيمي إستنادا الى الارشيف العثماني، مركز دراسات الكوفة/جامعة الكوفة ، النجف الاشرف.

٣. أوزأوغلو، هاكان (٢٠١٦): أعيان الكورد والدولة العثمانية: هويات متطورة... وولاءات متنافسة... وحدود متحولة، ترجمه عن الإنكليزية: الأستاذ الدكتور خليل علي مراد، أربيل، الأكاديمية الكردية.

٤. البدليسي، الامير شرف خان (٢٠٠٧): شرفنامه، ترجمة محمد جميل الملا أحمد الروزبياني، ط٣، بغداد، المدى.

٥. بكنغهام، جيمس (١٩٦٨): رحلتي الى العراق سنة ١٨١٦، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج١، بغداد.

٦. البرزنجي، عبد الله طاهر، (٢٠٢٢): أرواح في العراء، أنطولوجيا الشعر الكردي الحديث، بغداد.

٧. البصري، إبن سند،(١٩٩١)، مطالع السعود في أخبار الوالي داود، تحقيق عماد عبدالسلام وسهيلة القيسي، بغداد.

٨. تافرنييه (١٩٤٤): العراق في القرن السابع عشر كما رآه الرحالة الفرنسي تافرنييه، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بغداد.

٩. الجراح، صباح حسين أعقاب (٢٠٠٠): أملاك السنية في العراق ١٨٧٦ – ١٩٠٩، رسالة ماجستير/ جامعة الموصل.

١٠. الجواهري، عماد (٢٠٢٤): الجواهري ومعاصروه، مباحث في تاريخ العراق الثقافي، مبحث/١١، بيروت.

١١. الجواهري، عماد احمد (٢٠١٣): تراث الحيازة الاقطاعية في كوردستان العراق وما جاورها، مركز الابحاث العلمية والدراسات الكوردية/جامعة دهوك، أربيل

١٢. الحصري، ساطع (١٩٦٥): البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٣ بيروت.

١٣. الحمداني، طارق نافع (١٩٧٥): التاريخ الغياثي، الفصل الخامس من سنة ٦٥٦-٨٩١هـ/١٢٥٨-١٤٨٦م، لمؤلفه عبد الله بن فتح الغياثي البغدادي، دراسة وتحقيق، بغداد

١٤. راوولف. ليونهارت، (١٩٧٨): رحلة المشرق للرحالة الهولندي الدكتور لينهارت راوولف، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، بغداد. وزارة الثقافة.

١٥. زاده، مطراقي نصوح بن عبدالله(٢٠٠٣): رحلة مطراقي زاده، لنصوح أفندي السلاحي، ترجمة: صبحي ناظم، تحقيق: د. عماد عبدالسلام رؤوف، أبو ظبي ، المجمع الثقافي.

١٦. العزاوي، عباس (٢٠٠٥)، موسوعة عشائر العراق - الكردية، المجلد:٤، الدار العربية للموسوعات، بيروت

١٧. العزاوي، عباس (٢٠٠٤): موسوعة تاريخ العراق بين إحتلالين، المجلد السابع، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

١٨. فهد، زاير نافع (٢٠١٠): الادارة العثمانية في شهرزور، اطروحة دكتوراه جامعة القادسية.

١٩. قادر، جبار (٢٠٠٦)، قضايا كردية معاصرة، أربيل دار ئاراس.

٢٠. الكركوكلي، رسول حاوي (بلا. ت): دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة: موسى كاظم نورس، دار الكتب، بيروت.

٢١. گوران (٢٠١٤)، الآثار الشعرية الكاملة، ترجمة وتقديم عز الدين مصطفى رسول، ط٢، بغداد.

٢٢. لونكريك، ستيفن هيمسلي (١٩٦٨): أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، ط٤، مكتبة التحرير، بغداد.

٢٣. مذكرات مأمون بك بن بيكه بك(١٩٨٠): ترجمة وتعليق محمد جميل الروزبياني وشكور مصطفى، المجمع العلمي/ الهيئة الكردية، بغداد.

٢٤. مصطفى، أحمد عبدالرحيم (١٩٨٢): في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق بيروت.

٢٥. المعموري، سامي ناظم حسين (٢٠١٠): سياسة الدولة العثمانية تجاه الأقليات العرقية والطوائف الدينية في العراق ١٨٥٦-١٩٠٨، أطروحة دكتوراه/ جامعة القادسية.

٢٦. نوار، عبد العزيز سليمان (١٩٦٨): تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي، القاهرة.

٢٧. نيكيتين، باسيل (١٩٥٨): الاكراد..تاريخهم، مواطنهم ..قبائلهم..، تقديم لويس ماسنيون، دار الروائع، بيروت

ثانيا: بالكردية:

١. ئەفریانۆف. پ. ی(٢٠٠٣): كورد لە جەنگی ڕووسیا لە گەڵ ئێران و تورکیادا، بارودۆخی سیاسی ی كوردی تورکیا و ئێران و ڕووسیا، وەرگێڕانی لە ڕووسییەوە: دکتۆر ئەفراسیاو هەورامی، سلێمانی، مەکتەبی بیر و هۆشیاری.

٢. بۆزئەرسەلان. ح، گوینەش. ج، یادرگی. و،(ئامادەکردن)،(٢٠٢٣) مێژووی كورد/ زانكۆی كامبریج، لە ئینگلیزییەوە: محەمەد حەمە ساڵح، بەرگی یەكەم، سلێمانی، دەزگای ڕۆشنبیری جەمال عیرفان.

٣. قاسیلێڤا، ی. ئی، (٢٠٢٣): كتێبە ونبووەكەی مێژووی كورد، وەرگێڕانی: مەنسوور سدقی، پێشەكی و نقسیار: دکتۆر جەبار قادر، هەولێر، ئەكادیمیای كوردی.

٤. كوردستان و كورد (٢٠١٢): كۆوتاری كوردناسانی سۆڤیەت و ڕووسیا، وەرگێڕانی : دکتۆر جەبار قادر و مەنسوور سدقی، هەولێر، ئەكادیمیای كوردی

٥. گەڵاڵی، م. و تۆفیق، ه، (٢٠٢٣): پەیوەندی ئیالەتی شارەزوور لەگەڵ ئیالەتەكانی بەغدا و بەسەرەدا ١٥٦٤ – ١٧٧٩، گۆڤاری زانستە مرۆییەكانی زانكۆی زاخۆ، بەرگی (١٠)، ژمارە (٤).

٦. هاكان. سینان، (٢٠١٢): كورد و بەرخودانەكانی(١٨١٧ – ١٨٦٧) لە بەڵگەنامەكانی ئەرشیفی عوسمانیدا، وەرگێڕانی بەكر شوانی، پێداچوونەوە و پێشەكی دکتۆر جەبار قادر، هەولێر، ئەكادیمیای كوردی.

ثالثا: بالإنكليزية:

1. van Bruinessen, M.(1992), Agha, Sheikh and State: The Social and Political Structure of Kurdistan, London: Zed Books, P.51).
2. Klein, J (2011). The Margins of Empire: Kurdish Militias in the Ottoman Tribal Zone. Standford.
3. McDowall. David, A Modern History of the Kurds, I. B. Tauris, 2000.
4. Eugen L. Rogan, (1996): Aşiret Mektebi: Abdulhamid II's School for Tribes (1892-1907), International Journal of Middle East Studies, Cambridge University Press.
5. Zürcher, Erik J,(2010): The Young Turk Legacy and Nation Building: From the Ottoman Empire to Atatürk's Turkey, London I. B. Tauris.

رابعا: بالروسية:

6. Аверьянов.П. И. (1900), Курды в Войнах России с Персией и Турцией в Тичении XIX Века. Тифлись.
7. Василъева. Е. И.(2017): Политическая Разделенностъ Курдистана 1514 – 1914, Курдская Трагедия, Санкт – Петербург, Нестор – Историяю
8. Гасратян, М. Ф(ответственныи редактор), (1987): Курдское Движение В Новое и Новеищее Время, Москва Наука.
9. Киракосян. Дж. С. (1989), Младотурки Перед Судом Истории, перевод с армянсково Л. А. Казарян и С. П. Симоняна, Ереван Аиастан.
10. Никитин, В (1964): Курды, Перевод с Французского и Редакции: И. О. Фаризова, Москва, Прогресс.

خامسا: بالتركية

11. Akpınar, Alişan ve Rogan, Eugene. L, (2001): Aşiret Mektep Devlet, Osmanlı Devletinde Aşiret Mektebi, İstanbul, Aram Yayınevi.
12. Cemal Ülke, (2014): Kürdistan Eyaleti nin İdari Yapisi (1847 - 1867), Yüksek Lisans Tezi, Mardin .
13. Abak, Tibet, (2015): Kürt Politikasında Hamidiye Siyasetinde Dönüş ve Kör Hüseyin Paşa Olayı 1910 – 1911, In: " 1915 Siyaset, Tahcir, Soykırım: Hazırlayanlar: Fikret Adanır- Oktay Özel, Yayınevi: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.İstanbul.

سادسا: بالهولندية

1. Rouwolf, Leendert(1581): Seer Aanmerklijke Reysen Na en Door Syrien, 't Joodsche land, Arabien, Mesopotamien, Babylonien, Assyrien, Armenien & C. in 't jaar 1573,Lyden.

خێڵە کوردەکان لە مێژووی هاوچەرخدا، هەڵوێستی جیاواز و ڕۆڵی دووانە

پوختە:

لە لێکۆڵینەوەیەکدا ســـەبارەت بە خێڵە کوردییەکان کە هاوئاهەنگ بێت لەگەڵ ئامرازە زانســتییەکانی ســەدەی بیســت و یەکدا بۆ شــیکردنەوە و نرخاندن، دەکرێـت بیر بکەینەوە لە ئەزمونی لێکـدانەوە و وردبوونەوە لە تۆێژینەوەکەمـان بە درەوشانەوەی تیشکێکی سپی لەسـەر پانتاییەکی شـووشـەیی کە شـیکاری دەکات بۆ ناو ڕەنگە ناســـراوەکانی ســـپێکترۆم. بەو شـــێوەیە هەوڵەکان بۆ شـــیکردنەوەی پرســـگرێکی تۆێژینەوەکە حەوت دیـاردەیـان خســـتووەتەوو: خێـڵ و خێڵگەرایی، ئیماراتەکان وەک ڕووکاری ســیاســی، ســەردارانی هۆزەکان، ئابووری کشــتوکاڵیی و شـوانکارەیی، پەیوەندییەکانی بەرهەمهێنانی پەتریارکی (پیاوســالاری - باوکســالاری)، ڕووداوە مێژوویییەکان، میراتی ژیاریی. هەموو ئەمانەش لەســـەر شـــانۆیەک کە وڵاتی کوردانە (کوردستان) کارلێک دەکەن. ئەو چوارچێوە مێژوویییەی کە کۆیان دەکاتەوە، گوزارشـت لە بەهاری کوردسـتان دەکات و بەردەواملییەکەی لە سـەردەمی نێسـتاشـدا گوزارشـــت دەکات لە چەقبەســـتوویی و خاویی پێشـــکەوتنە کۆمەڵایەتی، ئابووری، ســیاســییەکان و پێداویســتییەکانی دیکەی دەوڵەتی مۆدێرن. تایبەتترین هۆکارەکانی چەقبەســـتوویی لە کوردســـتان بریتین لە کێبڕکێ ناوخۆییەکان و کاریگەریی و ڕەنگدانەوەی ململانێ ناوچەییەکان. تۆێژینەوەکە خستنێ ژێر گریمانەی گێڕانی ڕۆڵی جیاواز و هەڵوێسـتی دژ بەیەک و ناکۆک لە ماوەی دوو قۆناغدا کاتێ بەشـی گەورەی کوردستان لە ژێردەستی عوسمانیدا بوو. بۆ ئاسانکاری بابەتەکە و پێداویستییەکانی تاقیکردنەوەی گریمانەکەمان لەم دوو قۆناغەی خوارەودا خراونەتە ڕوو:

١. ســـەدەکانی شـــانزە و حەڤدە و هەژدە کە خەســـڵەتی ســـەرەکی هەڵمەتەکانی دەستەبەرکردنی دڵسۆزییەکانی پێشوو بوو، لە گەڵ ئەوانەشی کە بەهۆی بارودۆخی نائاســـاییەوە هاتنە کایەوە، هەروەها بۆ کۆکردنەوەی داهاتەکانی باج و خەڕاج لە داهاتە جێگیر و دامەزراوەکان یا ئەوانەی بە هۆی بارودۆخێکی نائاساییەوە بڕیاریان لێ دەدرا و ، جێگیرکردنی باری واقیعی بەدیهاتوو لە ململانێ ناوخۆییەکاندا.

٢) سەدەی نۆزدەهەم و سەرەتای سەدەی بیستەم، لەو ماوەیەدا سیاسەتی عوسمانی پەرەی سەند و سیاسەتی لە نێوبردنی میرنشینە خێڵەکییەکان بە هێزی سەربازی پەیڕەو کرا، هەوڵی گونجاندنی باری خێڵەکی لە گەڵ بنەماکانی بەهێزکردنی دەسەڵاتی ناوەندیی دەوڵەتی مۆدێرن و خواستەکانی سەرۆک وەزیرانی سەردەمی چاکسازی و ڕێکخستنەوەکان (تەنزیمات)، لە کۆتاییشدا هەوڵەکانی سوڵتان عەبدولحەمیدی دووەم سەبارەت بە دەوڵەتێکی مۆدێرن لە سێبەری پان - عۆسمانیزم (کۆمکاری عوسمانی)دا بە بەکارهێنانی شێوازی داهێنەرانەی وەک زمووییە ئەمیرییەکان (سەنییە) کە بەناوی خۆیەوە تۆمار دەکران لەو ویلایەتانەی هەڕەشەی دەوڵەتانیان لەسەر بوو، لەوانەش کوردستان. لە گەڵ قوتابخانەی هۆزەکان لە ئەستەنبوڵ، کە کوڕانی سەرۆک هۆزە گەورەکانی عەرەب و کورد و ئەلبانەکانیان تێیدا وەردەگیران و دواتر دەبوون بە کاربەدەست لە ناوچەکانی خۆیان، ئەماانە لە هەمان کاتدا وەک بارمتەش بوون لە لای دەروازەی بالّا، نەبا باوکانیان لە دژی دەسەڵات بجووڵێنەوە. هەروەها هێزەکانی حەمیدییە لە هۆزە گەورە بەهێزەکان و لەوانەش هۆزە ناوادارەکانی کوردستان لە سەر سنووورەکانی ڕووسیا. ئەم دیاردانە بابەتی نرخاندن بوون بە پێی گریمانە و ڕاسپاردەکانی باسەکەمان.

پەیڤێن سەرەکی: خێڵەکان، کوردستان، پۆستەکان، ئیمپراتۆریەتی عوسمانی، سووارى حەمیدییە

Kurdish clans in modern history, differing positions and dual roles

Abstract:

In research on the Kurdish clans, consistent with the twenty-first century's cognitive tools for analysis and evaluation, the experience of extrapolating our research can be imagined by shining a white beam on a glass prism that analyses it into the known colours of the spectrum. Thus, the efforts to analyse the research issue presented seven phenomena: clans and tribalism, the Emirates, tribal leaders, agricultural and pastoral economy, patriarchal production relations, historical facts and events, cultural heritage. It interacts on

the basis of the prism (Kurdistan). The historical framework that brings them together expresses the Kurdistan Spring, and its continuation in the modern era reflects the stagnation and slowness of social, economic, political developments and other requirements of the modern state. The most particular causes of stagnation are internal conflicts and the response to regional conflicts. The extrapolation subjected them to the hypothesis of divergent roles and dual positions during two periods which most of Kurdistan was subject to Ottoman subordination. We saw their development to facilitate the requirements for testing our hypothesis. The two periods are:

1) The sixteenth, seventeenth, and eighteenth centuries were characterized by campaigns to secure previous loyalties, those determined by an emergency situation, the collection of tax revenues from established revenues, those imposed by an emergency situation, and the establishment of a fait accompli in local conflicts.

2) The nineteenth and early twentieth centuries, during which the Ottoman policy developed by working to undermine the tribal emirates with military force and adapting the tribal reality to strengthen the authority of the modern state, and the trends of the great leaders of the Tanzimat era, and finally the efforts of Sultan Abdul Hamid II regarding a modern state for the Ottoman League, using innovative methods such as land plots which delegate to The states that are threatened by external ambitions, including Kurdistan and the tribal school in Istanbul, in which the sons of the heads of the major tribal formations in a number of Ottoman states, including Kurdistan, and the Hamidiye regiments, were held hostage by powerful clans, especially the Kurdish tribes. These phenomena were the subject of the research evaluation according to its hypothesis and recommendations.

Keywords: *clans, Kurdistan, positions, the Ottoman Empire, the Hamidiye Knights*